

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٢٩

الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

وأخيرا، أود أن أغتتم هذه الفرصة لكي أعرب لسلفكم، سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، عن عميق امتناننا لكل الجهود التي بذلها أثناء فترة رئاسته للجمعية في دورتها الخمسين. وأود أن أؤكد له أننا تابعنا عن كثب وباهتمام الأنشطة والاتصالات التي قام بها باسم منظمنا ومن أجل النهوض بأهدافها.

إن اختفاء الانقسامات السياسية والإيديولوجية التي نجمت عن الحرب الباردة ولّد الآمال في زيادة الأمن والاستقرار والسلام والرخاء على الصعيد الدولي بحيث يتمكن المجتمع الدولي من تركيز جهوده من الآن فصاعداً على إنشاء نظام دولي عادل ومنصف ومتعدد الأطراف بحق وغير تمييزي، وعلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ولكن هذه الآمال لم تتحقق. ويسود شعور بالقلق إزاء الاختلالات وانعدام الأمن والتوترات والتناقضات التي تعتم آفاق السلام والتنمية الاقتصادية. ولقد نمت قوى الصراع واكتسبت أبعاداً خطيرة بانتشارها عبر الحدود واتخاذها أشكالاً مختلفة مثل الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف والتعصب وكراهية الأجانب.

وبالمثل، ما زال الاقتصاد العالمي المترابط يعاني من عدم الطمأنينة والاختلالات والكساد. ومعدلات النمو

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن سعادة السيد إيفار يستي مارسون، وزير خارجية مدغشقر.

السيد مارسون (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
على غرار من تكلموا قبلي، أود أنه أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ونرى أن ذلك ليس اعترافاً بخصالكم الشخصية وحدها، بل هو أيضاً، وفوق كل شيء، إشادة بالدور الهام الذي يضطلع به بلدكم في الساحة الدولية. إن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، تتقاسم شرف انتخابكم وتفخر به كل الفخر. وأود أن أؤكد لكم التعاون الكامل والتأييد التام من جانب وفد مدغشقر الذي تشرّفني رئاسته.

وأقدم تهاني أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين، الذين نتمنى لهم كل النجاح في مهامهم.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

حسب وجهة نظر المرء. فاقترح إيطاليا مثلاً، الذي يركز على المبدأ الوارد في المادة ٢٣ من الميثاق، يبرز الحاجة إلى مراعاة المناطق الجغرافية التي لا تتمتع حالياً بتمثيل كاف. وهذا الاقتراح يقترب من شواغل البلدان من أمثال مدغشقر التي تؤيد كل التأييد القرار المتخذ في القمة الأفريقية، في تموز/يوليه ١٩٩٦، والقاضي بأن مجلس الأمن يجب أن يكون أكثر تمثيلاً في طبيعته، وأن يعبر عن تكوين المنظمة في ظل نظام دولي جديد، بحيث يصحح الخلل الجغرافي الذي يتسم به الآن ويصبح جهازاً حقيقياً لتنفيذ قرارات الجمعية العامة.

ويعطي الموقف الأفريقي الأولوية في الوقت الحالي لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وإعادة تشكيل مجلس الأمن على هذا الأساس تستوجب تخصيص مقعدين دائمين جديدين لأفريقيا، وثلاثة مقاعد لآسيا، واثنتين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقعد للدول الأوروبية ودول أخرى.

وفيما يتعلق بمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، فإن مدغشقر تضم صوتها إلى أصوات كل البلدان الأفريقية التي أعربت عن رأيها في إعلان ياوندي، الذي أكد من جديد على حق أفريقيا في فترة ولاية ثانية لمنصب الأمين العام، وهو ما جرى عليه العرف منذ إنشاء الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، تؤيد مدغشقر إعادة انتخاب السيد بطرس بطرس غالي الذي كان من بين أهدافه الرئيسية وضع وبصورة اقتراحات ملموسة لإنعاش أفريقيا وتنميتها، لكي يصبح دعم منظومة الأمم المتحدة للقارة فعالاً قدر الإمكان. وفي ذلك السياق، نرى أن تأييد المجتمع الدولي ككل أمر لا بد منه.

ونلاحظ التقدم المحرز في حل مشكلة الدين وتنفيذ شروط نابولي وكذلك التوصيات المقدمة من قمة مجموعة السبعة المعقودة في ليون في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

إن البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، تحتاج بالتأكيد إلى دعم دولي كبير، لكن المسؤولية تقع قبل كل شيء، على جميع زعمائنا وشعوبنا، لإجراء التغييرات الضرورية لتهيئة المناخ الاجتماعي - السياسي المناسب للتنمية على نطاق واسع. وبالتالي، ليس أمماناً من خيار سوى مواصلة العمل بأنفسنا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. ومدغشقر التي أكملت توا وثيقتها الإطارية للسياسة الاقتصادية، تأمل في الاستفادة، في المستقبل القريب،

الاقتصادي السلبية وأوجه الخلل المستمر في الميدان التجاري والمالي، وتزايد البطالة الهيكلية أو المؤقتة، وغياب التنسيق في أسعار الصرف والسياسات التجارية هي بعض المشاكل المتصلة بنظام العالم المتقدم، والتي تؤثر سلباً على البلدان النامية. والواقع أن الموارد المخصصة للتعاون من أجل التنمية تضاعلت بحجة أن هذا التعاون لم يحقق شيئاً حتى الآن للبلدان المستفيدة، بما فيها بلداننا الأفريقية التي تتمثل أولوياتها، على الصعيد الوطني والقاري، في تخفيف الفقر المدقع والمزمن، والقضاء على الجوع وسوء التغذية، والتغلب على المرض والامية، وتلبية احتياجات السكن والإصحاح.

وفي هذا الصدد، وعلى غرار ترحيبنا بالموئل الثاني في حزيران/يونيه في اسطنبول، نشني على مبادرة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الخاصة بعقد قمة عالمية للأغذية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، في روما، لتوعية الرأي العام الدولي بمشكلة الجوع في العالم، وذلك تجديداً للاهتمام بالموضوع، حيث يبدو أنه بدأ يتلاشى عن الأنظار.

ومن الواضح إذن أن العالم يواجه اليوم مشاكل اجتماعية واقتصادية ملحة تتطلب، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بذل الجهود وتنفيذ السياسات والتدابير التي يمكن أن تؤدي إلى حلول عاجلة. فمستقبل التجارة العالمية، والنظم المالية والنقدية، والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والبيئة والسكان وعلاقتهما بالتنمية، كلها قضايا حيوية تربط بين أقدار ومصائر البلدان كافة.

وعليه، فمما يثلج الصدر أن نتذكر الالتزام الرسمي الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ليلة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بأن يعيى جهوده من أجل السلام والأمن والتنمية والاستقرار. والأمم المتحدة، لكي تحقق هذه الأهداف وتنجح في تأدية الوظائف التي كلفها بها الميثاق، تحتاج إلى إصلاح حتى تتكيف مع عالم يتغير باستمرار.

وفيما يتعلق بزيادة عضوية مجلس الأمن، أقول إن المبدأ مقبول بصفة عامة، ولو حتى لمجرد مراعاة الزيادة الحاصلة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والاقتراحات المطروحة في هذا السياق مثيرة للاهتمام بقدر ما هي متنوعة، وكلها تستند إلى أهداف وجيهة

وبالنسبة لنا، فإن آلية منع المنازعات وإدارتها وحلها ثبتت فعاليتها في أفريقيا في عدد من الحالات، من بينها، عن طريق تدخل الوحدات الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي الساحل. ومدغشقر تؤيد تماما هذا النهج وذلك يتضح من مشاركتها بشكل مباشر في عملية الوساطة لتسوية النزاع الخاص بجزر القمر في عام ١٩٩٥.

إن التوقيع هذا العام على نص بيليندا بالمعاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية يشهد على رغبة البلدان الأفريقية في القضاء على جميع الأسلحة النووية من أراضيها. ومدغشقر، المخلصة لمبادئها، تبدأ الآن الإجراء اللازم للانضمام إلى هذه المعاهدة. وفي هذا الصدد، وقعت مدغشقر توا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالمثل، فإن بلدي يعتبر أيضا أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان استجابة مبدئية للتحديات الكبرى التي تواجهنا في عصرنا هذا في مجال الانتشار النووي والحد من التسلح.

وفي المجال البيئي، بعد الشواغل المشروعة التي أعرب عنها رؤساء دول أو حكومات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، يجب اتخاذ تدابير قوية عن طريق الالتزام المشترك من قبل جميع البلدان. وليست هناك حاجة للتدليل على أن المشاكل البيئية ليست لها حدود سياسية أو طبيعية. ومع ذلك، على المستوى المحلي، يجب التأكيد على أن الشعوب لا تبدي دائما الحساسية للمفهومين اللذين يكادا أن يكونا نقيضين يتعذر الجمع بينهما تماما، أعني بذلك مفهوم الصون والحماية ومفهوم الوفاء بالاحتياجات الأساسية من وقود التدفئة والموارد السمكية وما إلى ذلك. وفي ضوء هذه الاعتبارات، اختارت مدغشقر نهجا تدريجيا فيما يتعلق بانضمامها إلى الاتفاقيات الدولية البيئية. وعليه وضعت مدغشقر إطارا أساسيا للسياسة البيئية، إسمه الميثاق البيئي. ورسمت لنفسها برنامجا بيئيا ذا ثلاثة مراحل على مدى ١٥ عاما؛ وقد اكتملت مؤخرا في شهر أيلول/سبتمبر في باريس المفاوضات لتمويل هذا البرنامج من مانحين متعددي الأطراف.

وفيما يخص الاتفاقيات الدولية، صدقت مدغشقر على الاتفاقيات الرئيسية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمكافحة

من تدابير إضافية من دائئها تتجاوز شروط نابولي لإعطاء دفعة جديدة لتنميتها.

ففي عالم اليوم المتسم بالترابط المتعدد الأبعاد، لم يعد ثمة مناص من أن يسيء إلينا جميعا، غنينا وفقيرنا على حد سواء، لأن الفقر أصبح يتحدد من زاوية المسؤولية الجماعية وحقوق كل فرد من الأفراد.

وفي مجال حقوق الإنسان، يجب زيادة الجهود الرامية إلى ترجمة إعلان عام ١٩٩٢ الذي اعتمده الجمعية العامة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، إلى واقع حي.

وفيما يخص التحديات الآخذة في الظهور في الشرق الأوسط، والبوسنة وأيرلندا الشمالية، نلاحظ أننا نتقدم في الاتجاه الصحيح. ومدغشقر تتابع باهتمام التطورات الأخيرة، وبخاصة فيما يتعلق بعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، نحن نؤكد مجددا - شأننا شأن جميع شعوب العالم رغبتنا في أن نرى إعادة توحيد كوريا سلميا.

وتظل الحالة القائمة في الصحراء الغربية بعد قرار مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٦، مبعث قلق لمدغشقر.

إن النكسات المتكررة التي حاقت بالنهج التقليدي لحفظ السلام خليقة بأن تدفعنا إلى المشاورة في جهودنا لمنع نشوب الصراعات وإلى إعطاء البنات دون الإقليمية مسؤوليات عن صيانة السلم، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في "خطة للسلام" والذي طبق في آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات في أفريقيا وإدارتها وحلها.

وإزاء هذه الخلفية، ينبغي إعطاء الجمعية العامة السلطات الملائمة للجوء إلى آليات التسوية السلمية للمنازعات. وينبغي أن تعزز التسوية السلمية للمنازعات في ضوء الأحكام الواردة في خطة للسلام. وعندما يستعاد السلام ينبغي تقوية دور قوات الأمم المتحدة كحائل في الصراعات الدولية أو الأهلية أو الإثنية. ومدغشقر تنوي المشاركة بشكل ملموس في عمليات حفظ السلام. وينبغي تعزيز البنات الإقليمية لحل المنازعات، مثل البنات القائمة في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

مر السنين يلتزم التزاما راسخا بمبادئ ومقاصد هذه المنظمة المتمثلة في تحقيق السلم الدولي والعدالة. وإنني على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الغنية، مقترنة بخصالكم الإنسانية النبيلة ستمكنكم من قيادة مداورات هذه الدورة الى نهاية ناجحة، واسمحوا لي سيدي أن أغتتم هذه الفرصة لأعبر عن امتنان وفدنا لسلفكم على قيادته القديرة للدورة الخمسين للجمعية العامة بكفاءة ترتفع الى مستوى هذه المناسبة الجليلة.

وفي هذه المرحلة أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على الطريقة القديرة المتفانية التي يقود بها أعمال المنظمة. وفي هذا الصدد نؤكد من جديد تأييدنا لإعلان منظمة الوحدة الافريقية بشأن إعادة انتخاب الأمين العام، واسمحوا لي سيدي الأمين العام أن أنقل من خلالكم الى جميع موظفي الأمم المتحدة إعجابنا بإخلاصهم للمنظمة والتزامهم بمبادئها.

وأحمل معي أيضا تحيات شعب سيراليون ومشاعره الطيبة، فلقد طلب إلي شعب سيراليون أن أعرب عن امتناننا الصادق للمجتمع الدولي على ما قدمه من دعم لاستعادة الديمقراطية في بلادنا في آذار/مارس من هذا العام. إنني أقف هنا اليوم شاهدا على حق هذا الشعب الذي قام في آذار/مارس من هذا العام بانتخاب حكومته وباختيار مصيره. وبصفتي قائدا لهذا الشعب فإنني مصمم على أن أكون على مستوى طموحاته وتوقعاته. اسمحوا لي في هذه المناسبة أيضا أن أوجه التحية الى مواطنينا الشجعان الذين فقد كثيرون منهم أرواحهم في عملية استعادة الديمقراطية والحكم الدستوري في بلادنا.

وبرغم هذا الإنجاز العظيم لا تزال بلادي تعاني من شبح الصراع الأهلي المستمر في بلادنا. فقد أدت حرب المتمردين الى آلام ومعاناة كبيرة لشعبنا الذي لم يكن يتصور أن مثل هذه الأمور المزعجة يمكن أن تحدث له. فالآلاف من المدنيين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال فقدوا أرواحهم، وأصيب كثيرون آخرون بصددمات، هذا بالإضافة الى من أصيبوا بعاهات بدنية ونفسية تلازمهم مدى الحياة، ولا يزال آخرون يعانون كلاجئين ومشردين في مخيمات قاسية.

إن الجبهة الثورية المتحدة ليس لديها برنامج سياسي كما أنها لا تحترم العملية الديمقراطية وقد تجاهلت باستمرار دعوتها للمشاركة في الانتخابات الأخيرة التي

التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون. ومدغشقر، إذ تنفذ هذه الاتفاقيات المتنوعة، تود أن تعبئ مشاركة شعبها فتطبق بذلك مبدأ "فكر على المستوى العالمي - واعمل على المستوى المحلي".

أقول أخيرا، وقد انقضى عام واحد لا غير على انعقاد مؤتمر بيجينغ، وعام واحد من انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن، أنني لا أريد أن أختتم بياني دون ذكر جهود مدغشقر في المجال الاجتماعي، كما تدل عليها البنيات الدائمة التي أنشأتها الحكومات المتعاقبة لصالح المرأة، والطفل، ولمعالجة المشاكل الاجتماعية بشكل عام.

وفي فجر القرن الحادي والعشرين، تتطلع مدغشقر، شأنها شأن جميع الأمم على الأرض، إلى عالم يسوده السلام والتقدم وتختفي منه إلى الأبد ويلات الحرب والفقر والدمار. والأمم المتحدة هي المكان المثالي لبناء هذا العالم، شريطة أن تتوفر لدى جميع الشعوب وجميع الزعماء الإرادة السياسية الضرورية فيحولون جميع الوعود المقطوعة إلى حقيقة واقعة. وهذا هو أمل وفد مدغشقر الوطيد.

خطاب فخامة السيد الحاجي تيجان كبه، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية سيراليون.

اصطحب السيد الحاجي تيجان كبه رئيس جمهورية سيراليون الى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية سيراليون فخامة السيد الحاجي تيجان كبه وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كبه (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، نيابة عن بلدي وباسمي شخصا أود أن أقدم لكم تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين. إن انتخابكم تكريم مستحق لكم شخصيا ولبلدكم العظيم ماليزيا الذي ظل على

ومع ذلك يبدو الآن أن قائد الجبهة غير مستعد لاحترام التزامه بالتوقيع على الاتفاق ويخلق ذرائع عديدة لتبرير مماطلته.

إننا نشعر بالقلق لأن التصلب المستمر والمماثلة من جانب الجبهة الثورية المتحدة يمكن أن يؤدي إلى التعجيل باستئناف الأعمال العسكرية على نطاق واسع نظرا لمستوى انعدام الثقة المتزايد بين الطرفين. ومن هنا أن الأوان للمجتمع الدولي أن يعمل لوقف هذه الكارثة المحتملة وأن يطلب من الجبهة الثورية المتحدة أن توقع على اتفاق السلام دون مزيد من التأخير. فإذا لم تمثل لذلك، يمكن النظر في فرض جزاءات ضدها، بما في ذلك حرمانها من الوصول إلى مرافق وأراضي البلدان الأخرى، واحتمال محاكمة أعضائها أمام محكمة جرائم حرب على الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء.

وفي الوقت الذي نواصل فيه جهودنا من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع، فإننا مدينون لشعبنا بالتأكيد على ضرورة الحصول على دعم مستمر من المجتمع الدولي للمساعدة في عملية التعمير وإعادة البناء. وتشجعنا في هذا الصدد النتائج التي توصل إليها مؤتمر المائدة المستديرة بشأن سيراليون الذي عقد مؤخرا في جنيف تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونفتنم هذه الفرصة لنعرب عن شكرنا الخالص للبلدان التي تعهدت بأن تساعدنا بسخاء في جهودنا الرامية إلى التعمير وإعادة البناء فيما بعد انتهاء النزاع. ونحن من جانبنا مصممون على إعادة بناء بلدنا، مستخدمين في ذلك كل الطاقات والموارد التي يمكن الحصول عليها داخل حدودنا. وقد بدأنا بالفعل في هذه العملية، ونحن عاقده العزم على إتمامها أيا كانت التضحيات المطلوبة.

منذ عقدين من الزمان، كان التصور السائد في هذه الهيئة هو أن نهاية الحرب الباردة سوف تخفض إلى حد كبير حدوث الصراعات الإقليمية، ومن ثم يتعزز السلم والأمن الدوليان. ولكن هذه الصراعات قد حلت محلها الآن فيما يبدو حروب أصلية وصراعات عرقية تمثل الآن أكبر تحدٍ لقدرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام وصنع السلام.

وقد شهدنا فظائع جماعية في رواندا وبوروندي، وصراعا داخليا شديدا في الصومال وليبيريا وبدرجة أقل في بلادي. وما برحت البوسنة والهرسك والشيشان

أجريت تحت إشراف دولي، على الرغم من النداءات العديدة وعروض المساعدة التي تقدمت بها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وبدلا من ذلك قامت هذه الجبهة بتعطيل هذه الانتخابات عن طريق إشاعة العنف بين الناخبين وقتلت كثيرين منهم وشوهت آخرين. وبفضل تصميمنا على استعادة الديمقراطية في بلدنا، فشلت محاولات الجبهة الثورية المتحدة كما فشلت جهودها للتواطؤ مع الزمرة العسكرية والمشاركة في السلطة متحدية بذلك العملية الديمقراطية.

وتستمد الجبهة الثورية المتحدة التأييد من القرويين الذين تختطفهم ومن أطفال المدارس الريفيين، بما في ذلك الفتيات في سن السابعة وما فوقها، وتستعمل المخدرات والإرهاب للحصول على "ولاثهم".

وعلى الرغم من ذلك، دخلت حكومتي في مفاوضات السلم بروح المصالحة. ويسعدني أن أعلن أن المحادثات أحرزت تقدما كبيرا ففي آذار/مارس ١٩٩٦، وبعد أن توليت السلطة مباشرة تم الاتفاق على وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من بعض الحوادث لا يزال وقف إطلاق النار ساريا.

وبالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية سيراليون أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الخالص للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على الدعم المستمر الذي قدمه لنا لتعزيز قضية الديمقراطية واستعادة السلام في بلادي. وبصفة خاصة لقيامه بتعيين ممثل خاص ساعد دوره البناء المستمر في تقدم عملية السلام. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للرئيس هنري كونان بيديه، ولحكومة وشعب جمهورية كوت ديفوار، على ما بذلوه من جهود دؤوبة مخصصة في استضافتهم للمحادثات بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة وفي الوساطة خلالها.

وبعد مفاوضات طويلة وشاقة قدمت فيها الحكومة تنازلات كثيرة، بما في ذلك العفو العام عن جميع أعضاء الجبهة الثورية المتحدة، والتعهد بإنشاء صندوق استثماري لمساعدة الجبهة في التحول إلى حزب سياسي، وعرض وظائف على قائد الجبهة وأتباعه بما في ذلك استيعابهم في الجيش والشرطة والمؤسسات الحكومية الأخرى، أوضح قائد الجبهة مؤخرا استعداداته لتوقيع اتفاق سلام صاغته حكومة كوت ديفوار المضيفة.

التحضيرية، وبجهودها الحالية الرامية الى إعداد نص لنظام أساسي لمحكمة جنائية دولية يسند اليها دور هام في مجال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ما زالت مستمرة في هذه الأيام في كثير من أرجاء العالم بالرغم من الدروس الحزينة المستخلصة من التاريخ.

وبينما تشكل الصراعات السياسية والإقليمية والإثنية، والحروب الأهلية وأخطار التسلح النووي والتقليدي مشاغل رئيسية، فإن سيراليون تعتقد أن أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين يكمن في الفقر والحرمان الاقتصادي والاجتماعي. إن طبيعة وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بأفريقيا معروفة لنا جميعا. وما زالت أغلبية البلدان الأفريقية، بما فيها سيراليون، تواجه مجموعة هائلة من التحديات الاقتصادية والهيكلية. أفريقيا تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا وبها أدنى معدل للدخل الفردي في العالم النامي. والواقع، أن مستويات المعيشة في أفريقيا والأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها ككل قد تردت ترديا بالغا منذ بداية هذا العقد. وتواجه معظم البلدان الأفريقية صعوبات عديدة على مر السنين في جهودها من أجل تعبئة ووزع الموارد المالية والبشرية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. فمستويات الاستثمار ليست مشجعة، وكذلك مستويات الناتج الزراعي والتعديني، ومرجع ذلك الى حد كبير الى الجفاف والعوامل المثبطة للنشاط الاقتصادي، والتلاعب السياسي بالأوضاع، والبيئة الدولية غير المواتية. وفي حالات كثيرة، وبمساعدة وتشجيع تجار السلاح الغلاظ القلوب، يواصل الكثيرون منا الانخراط في صراعات يقتتل فيها الأشقاء بلا معنى، وفي أعمال التدمير العابت للهياكل الأساسية للتنمية.

ولا بد لنا أيضا أن نلاحظ أن القيود على الميزانية التي تواجهها بلدان عديدة من البلدان المتقدمة، والمطالبة فيها بتوضيح الهدف من المعونة الأجنبية، ووضع شروط منقحة لمنح المساعدات، واشتداد حدة التنافس بين مختلف مناطق العالم على المساعدات، كل هذه أمور تشكل تحديا خطيرا للبلدان النامية مثل بلدي. إن أعباء الدين ومستويات خدمة الديون التي تتردد الشكوى منها في كل مكان، لا تساعد بأي حال من الأحوال على تحسين الموقف لأنها ما زالت عقبة أساسية تعترض طريق الانتعاش الاقتصادي لأفريقيا ونموها المستدام. وقد انكمشت مستويات المساعدات الإنمائية وتدفعات الموارد القادمة من الخارج. الى الحد الذي يثير قلقنا.

والأراضي الفلسطينية المحتلة تستحوذ كلها على اهتمام المجتمع الدولي. إننا نطالب قادة هذه الصراعات والعناصر الفاعلة فيها بأن تنبذ العنف وأن تشرع في الدخول في مفاوضات جادة ومخلصة بغية التوصل الى حلول سلمية لها. وينبغي احترام الاتفاقات التي أبرمت. فالأبرياء، الذين هم في العادة ضحايا مثل هذه الصراعات يصرخون مطالبين بالتسوية السلمية لها.

وفيما يتعلق بقضية التسوية السلمية للمنازعات، فإن الموقف في ليبيريا يهم بلدي بشكل خاص. فقد برز مرة أخرى توافق في الآراء من خلال الحوار السياسي بين الفصائل المختلفة، مما أدى الى تجدد الأمل في إحلال سلام دائم لذلك البلد الذي تعرض للتدمير، ولشعبه. إن التنفيذ الكامل لشروط خطة التنفيذ الجديدة لاتفاق أبوجا، الموضوع في مؤتمر قمة التسعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد مؤخرا في أبوجا بجمهورية نيجيريا الاتحادية سيكون باعثا على أمل حقيقي لليبيريا. ونظلم على ثقة بأن المسؤولين عن آلام ومعاناة ليبيريا سيجدون هذه المرة في أنفسهم من الشجاعة والوطنية ما يجعلهم يحبون مواطنيهم المزيد من العنف وإراقة الدماء. وكفى ما كان. فمن حق الشعب الأعلز في ليبيريا، ولا سيما الأطفال الأبرياء والرجال والنساء، أن يعيشوا متحررين من العنف، ولهم جميعا الحق في الحياة.

ويبعث الموقف في منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا على القلق الشديد. إننا، ونحن نراقب العودة الحذرة للاجئين الروانديين، نأمل ونتمنى أن تلتئم الجراح الناجمة عن الصراع الإثني في إطار المصالحة الوطنية. كما أن الأزمة الجارية في بوروندي تمثل أيضا تحديا للمجتمع الدولي. وفي ضوء تاريخ بلدي القريب، لا يمكننا أن نقبل استيلاء العسكريين على السلطة من حكومة منتخبة دستوريا. ونحن نطالب جميع المعنيين بالألا يتوانوا في سعيهم لإيجاد حل طويل الأمد لهذه الأزمة الرهيبة. وإذ ننظر الى الإطار الأعرض، إطار التصدي لأمثال هذه الصعاب، يحدونا الأمل في أن يؤيد الآخرون جهود منظمة الوحدة الأفريقية الرامية الى تعزيز آليتها لمنع الصراعات وتسويتها.

وحماية حقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية السلام. ونحن نؤكد من جديد إيماننا بالعدالة وبكرامة الإنسان وقيمه. ولهذا فإن سيراليون تؤيد تمام التأييد العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. ونشيد بالعمل الذي تقوم به اللجنة

لأفريقيا. ووجودي هنا رمز لذلك الأمل. وعلى الرغم من أن حرب المتمردين لا تزال مسلطة فوق رأس بلدي، وعلى الرغم من محاولات إحباط إرادة الشعب في أن يختار مصيره بحرية وبطريقة ديمقراطية، فقد اختار شعب سيراليون الديمقراطية. ونحن عاقدون العزم على أن نحقق السلام الحقيقي وكذلك الأهداف التي حددناها لأنفسنا والتي تتناسب مع التضحيات الهائلة التي قدمها شعبنا.

لهذا فإنني واثق من أن الحوار السياسي، الذي يرمي إلى ضمان استمرار مجيء الإصلاح في الحكم الذي بدأ بجديفة في معظم البلدان في شتى أنحاء القارة. وإذا ما أتاحت الفرصة المناسبة للنمو فإن الديمقراطية الجديدة والناشئة ستؤتي ثمارها بالتدرج كما أن أمننا المكروبة ستتهدي مرة أخرى بالمثل الديمقراطية السامية في بيئة تنعم بالسلام والأمن والاستقرار. وستكون الديمقراطية الأفريقية نمطا سائدا في نهاية المطاف. ولكي تتحقق هذه المكاسب على نحو كامل يكون من الحتمي إذن أن يواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور مساعد في تنمية أفريقيا.

في كل بيان للسياسة العامة تقريبا، وفي كل خطاب، وفي كل مناقشة جارية حول الأمم المتحدة، تجري إشارة ما إلى الإصلاح في منظماتنا. ومما يشجعنا العمل الذي تقوم به شتى الهيئات الحكومية الدولية من أجل وضع أفكار بناءة للإصلاح. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون النظر إلى الإصلاح آتيا فقط من زاوية ما يسمى بالبيروقراطية المتضخمة للأمانة العامة، التي تستعمل كبش فداء لتبرير عدم وفائنا بالتزاماتنا تجاه المنظمة.

في نظر حكومة سيراليون، نحن نحتاج إلى إصلاح شامل؛ إصلاح لعملية صنع القرارات السياسية في المنظمة؛ وإصلاح لبعض الأساليب والممارسات البالية في المؤسسات التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة. فلنبداً بأن نحول وننقل بالفعل مبادئ ومفاهيم الحكم الديمقراطي، والتمكين، وتقاسم السلطة، واللامركزية، والتعددية التي نتبناها بالنسبة للدول إلى المجتمع الدولي قاطبة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون من حق أفريقيا أن تضطلع بدورها في مجلس الأمن، وهو الجهاز الأساسي لصنع القرارات في هذه المنظمة، خصوصا فيما يتصل بالسلام والاستقرار الدوليين.

وكان للاتجاه النزولي لأسعار سلع التصدير، وللسياسات الزراعية التي تأخذ بها بعض الدول الصناعية، أثر سلبي على تجارة أفريقيا في هذه السلع الأساسية، التي هي المصدر الرئيسي للدخل المستخدم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وهنا يتواطأ عبء الديون الذي ما برح معلقا في رقابنا مع هذه العوامل في إحباط جهودنا التي تستهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

وتؤمن سيراليون إيمانا راسخا بأن التنفيذ العاجل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، هو أفضل أمل حتى الآن لوضع أفريقيا على طريق التنمية الاقتصادية الإيجابية المستدامة. ونحن نقدر حقيقة أن المفاهيم الأساسية للبرنامج الجديد مبنية على أسس تقاسم المسؤولية والمشاركة العالمية بين أفريقيا وبقية المجتمع الدولي.

إن الدول الأعضاء الممثلة في هذه الجمعية من العالمين الأول والثاني، قد عانت كلها تقريبا في وقت أو آخر من مشاكل مشابهة للمشاكل التي نعانيها في نضالها لتحقيق الوحدة الوطنية والازدهار الاقتصادي، وقد قرأنا عن ذلك في صفحات التاريخ القديمة. ومن سوء حظنا في أفريقيا، أن مشاكلنا الاقتصادية وغيرها - وهي مشاكل تسنين إن جاز لي هذا التعبير - تنقلها السواتل في الحال إلى أجهزة التلفاز في أرجاء العالم كله.

وإذا ما نظر المرء إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية في قارتنا، بما في ذلك الفظائع التي نلحقها بأقربائنا وبني جلدتنا، فإنه يميل إلى أن يفقد الأمل في قدرة أفريقيا على أن تحقق التنمية المستدامة.

غير أن المرمى الأساسي لرسالتي اليوم بسيط: فأنا أناشد المجتمع الدولي ألا يتخلى عن أفريقيا. وحتى لو كنا نتوجع في ألم وكرب، فإنني أومن بأن هناك أملا لأفريقيا، وأن أفريقيا وشعبها لديهما القدرة والطاقة على التغلب على المعوقات الطبيعية والتي من صنع الإنسان وعلى تحقيق الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي المعقول. وقد شهدنا مؤخرا تغييرات كثيرة في القارة تؤكد على التزام أفريقيا الحقيقي بالبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا والخطط الأخرى الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ومن هنا لا يزال هناك أمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يلقيه رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

اصطحب الرايت أونرابل سيبوسيسو برناباس دلاميني، رئيس مملكة سوازيلند إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء مملكة سوازيلند الرايت أونرابل سيبوسيسو برناباس دلاميني، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحمل معي من مملكة سوازيلند تحيات وأطيب تمنيات جلالة الملك سواتي الثالث، وجلالة الملكة والملكة الأم، والحكومة والأمة السوازية بأكملها إلى أصدقائنا وزملائنا الأعضاء هنا في الأمم المتحدة.

وباسم مملكة سوازيلند، أود أن أعرب لكم عن خالص التهنية سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن ما تتحلون به من حكمة وخبرة ومهارات دبلوماسية تجلبونها معكم إلى منصبكم هذا، سيضمن نجاحنا في الأعمال الهامة التي تنتظرنا.

وتود سوازيلند أيضاً أن تهنيئ سلفكم السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، الذي ترأس بمهارة عظيمة الدورة الخمسين التاريخية.

وأود كذلك أن أسجّل عميق امتنان الأمة السوازية لأميننا العام السيد بطرس بطرس غالي ولموظفي الأمانة العامة على جهودهم الدؤوبة في التصدي للتحديات العديدة التي تواجه منظماتنا ونحن نتأهب للدخول في ألفية جديدة.

منذ عام مضى انضم جلالة الملك مسواتي الثالث إلى زعماء آخرين من العالم كله في الاحتفال بالسنوات الخمسين الأولى من إنجازات الأمم المتحدة، وذلك ل طرح رؤية للمستقبل وتجديد التأكيد بالتزام مملكة سوازيلند بالمبادئ الواردة في الميثاق المؤسس لمنظمتنا.

إن سوازيلند تعترف بالدور الحيوي الذي لعبته المنظمة عبر تاريخها، ولا تزال مقتنعين أن الأمم المتحدة تمثل خير أمل للبشرية في توفير القيادة والإرشاد

وتوخيا لهذا الهدف، نود أن نذكر، مع التأييد، بالموقف الذي أعربت عنه حركة عدم الانحياز والقائل بأنه ينبغي أن يتم التوسع في عضوية المجلس في الوقت الراهن في فئة الأعضاء غير الدائمين وحدها في حالة عدم التوصل إلى اتفاق على الفئات الأخرى للعضوية. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن المقترح الذي طرحته إيطاليا يستحق أن يدرس، ضمن مقترحات أخرى، دراسة متأنية نظراً لأنه يرمي إلى زيادة مشاركة جميع الدول الأعضاء في المجلس، خصوصاً البلدان المتوسطة والصغيرة، وهذا من شأنه أن يحسّن طابعه التمثيلي والديمقراطي.

ونحن من جانبنا نؤكد إيماننا بالأمم المتحدة التي لا تزال، رغم عيوبها، تمثل أعظم أمل لصون السلم والأمن الدوليين وللنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب في عالمنا المترابط.

من الذي يحتاج إلى الأمم المتحدة؟ إن الأمم المتحدة مؤسسة هامة في المقام الأول. وهي، فضلاً عن ذلك، آلية دولية فعالة عندما تستخدم على النحو الواجب. والبعض منا، نحن الممثلين في الجمعية العامة، قد يحتاجون إليها أكثر من غيرهم، ولكننا جميعاً نحتاج إليها بالفعل بشكل أو بآخر.

دعونا إذن نعيد تكريس أنفسنا لمبادئها وأهدافها وكما يقول الميثاق، لنجعلها على الأقل

"مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد الحاجي أحمد تيجان كبه، رئيس جمهورية سيراليون من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الرايت أونرابل سيبوسيسو برناباس دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

في عالم اليوم أن الأسلحة والذخائر تصبح، بسهولة كبيرة، في متناول من يملكون وسائل الحصول عليها. ويمكن الحد من طول الأوضاع النزاعية بجعل الحصول على أسلحة الحرب أمرا غير متاح.

وقد تردد أن الخطوة الأولى التي ينبغي أن يتخذها العالم، إذا كان مشفقا حقا، استجابة لحالة نزاع قائم، ينبغي أن تتمثل في قطع توريد الأسلحة عن جميع المتعاركين، وأن المسؤولية الأخيرة للعالم المشفق تجاه بلد عانى من النزاع هي إزالة آخر لغم بري زرع في أرضه.

وهذا درس علّمنا إياه في وقت متأخر جدا كوارث حديثة مثل أزمة البوسنة وأحداث رواندا. ومن الواضح أننا لم نتعظ به في حالات أخرى حول العالم. ولنأمل أن المجتمع الدولي الممثل هنا سيستطيع أن يتحرك بمزيد من السرعة في المستقبل لفرض حدود على مقدرة الإنسان على إيذاء أخيه الإنسان.

ونحن في أفريقيا نسلّم بالحاجة إلى أن نكون مستعدين للقيام برد فعل فوري لمشكلات قارتنا، وأصبحنا نتخذ الآن ما يلزم من تدابير للالتزام بمبدأ "حلّول أفريقية لمشكلات أفريقيا".

ومثال بوروندي يبين رغبة قارتنا في أن تصغي إلى النذر، وأن تتوقى الكوارث المحتملة قبل حدوثها.

إن مملكة سوازيلند تشيد بمنظمة الوحدة الأفريقية وبالبلدان المنفردة التي حالت دبلوماسيتها وتدابيرها دون تفاقم الوضع وإفلات زمامه. وكانت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا في مقدمة العاملين على محاولة حل الحالات المتأزمة في رواندا والصومال والسودان وليبيريا.

ونحن ننضم إلى بقية العالم في التصفيق لتلك الجهود، ولا نزال نقدم تشجيعنا ومساندتنا في سبيل وضع حد لآلام المتضررين بهذه الأوضاع. إن منظمة الوحدة الأفريقية تمثل أمل جميع الأفارقة في الوحدة والسلام والتنمية، وهي جديرة بأن يؤيدها سائر العالم تأييدا قويا.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، وفي مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، تتمتع مملكة سوازيلند بعضوية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها.

العالميين نحو تحقيق ظروف السلم والأمن الدوليين التي تسمح بتنمية عادلة ومستدامة لجميع شعوبنا.

إن مناسبة العام الماضي قد رآها الكثيرون فرصة لاستعراض الآليات الداخلية لمنظمتنا، وللمناداة بالمزيد من الفعالية والمساءلة والتمثيلية في جميع مجالات عملها.

ولذا تجد سوازيلند مدعاة للتشجيع في التقدم الذي تحرزه الأفرقة العاملة المختلفة التي أنشأتها الجمعية العامة، خصوصا التقدم نحو إصلاح أمانة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وسوف نستمر في مساندة جميع المبادرات التي تؤدي إلى إيجاد منظمة أكثر كفاءة وأكثر تحقيقا لفعالية التكاليف.

وحيث أن عضوية المنظمة ازدادت على مر السنين، فقد اتسع أيضا مدى عمليات المنظمة ومسؤولياتها. ومن الأمور المؤسفة أن عزمنا على مواجهة هذه التحديات الجديدة لم تحاذيه رغبة موازية في دفع تكاليف التغلب على تلك التحديات، ونحن نواجه خيارا قاسيا بين هل نقبل مسؤوليات جديدة وما تستتبعه من تكلفة، أو أن نسلّم بأننا نفتقر إلى الالتزام المالي اللازم لمواجهتها.

إن مملكة سوازيلند طالما آمنت بمبدأ الوفاء بمسؤولياتنا المالية كاملة وفي أوانها. ونحن نؤيد تأييدا تاما نداء الأمين العام إلى زملائنا الأعضاء ليفعلوا الشيء ذاته، حتى تتوفر للأمم المتحدة الموارد اللازمة لأداء ما تنتظره منها من مهام.

إن مملكة سوازيلند شعرت بتشجيع عظيم بفضل التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة نحو إزالة أسلحة الدمار الشامل في نهاية الأمر. إن المفاوضات التي أدت إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتوقيع أغلبية ساحقة على تلك المعاهدة يؤيدان إلى وضع ثقة كبيرة في منظمتنا، وفي من أدى عملهم الشاق إلى جعل ذلك ممكنا.

وبينما نعترف بالمساعدة الإنسانية التي تسديها الأمم المتحدة إلى أفريقيا ونشعر بامتنان عميق لها، فإننا نعتقد أن المنظمة ينبغي أن تفعل المزيد للتصدي لأسباب معاناة هذا العدد الهائل من الأفارقة، الذين يجدون أنفسهم بلا حول وسط أهوال الحرب.

ومن القضايا الهامة قضية تدفق الأسلحة إلى أفريقيا من كثير من أنحاء أخرى من العالم. فمن الوقائع البسيطة

وقد قوبل هذا الجهد بمبادرة مشابهة داخل منظماتنا، التي هي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لتشجيع التعاون عبر الحدود بين موظفي الأمن لدينا، وللاتفاق على تدابير بين الدول الأعضاء لاحتواء هذه المشكلة التي قد تصبح مدمرة.

ومن المسلم به أن قارة أفريقيا تمثل تحديات خاصة في وجه السعي لتحقيق تنمية مستدامة ومستوى معيشة لائق لجميع شعوبها.

وقد وضعت مملكة سوازيلند هذا نصب عينيها فرحبت بشدة بمبادرة الأمين العام بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وكان الأمل أن يوفر البرنامج زخما جديدا للتغيير ولخير الناس في أفريقيا ولكن ظل هذا لأسباب كثيرة حلما بعيد المنال. وإذا كانت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في كثير من بقاع القارة مستمرة في التردّي، فمما يدعو إلى الاطمئنان أن ثمة جهودا تبذل للتعرف على السبب في بقاء التزامات كثيرة حبرا على ورق وفي أن بعض الالتزامات الأخرى ينفذ ولكن ببطء.

وتعيد سوازيلند دعوة جميع الإخوة والأخوات الأفريقيين إلى الالتزام الحقيقي بالبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا حتى لا تدخل الأجيال القادمة من الأفريقيين في نفس دوامة اليأس المتصاعدة التي سقط فيها كثيرون في قارتنا.

ولخشية الوقوع في هذه الحالة نفسها عملت مملكة سوازيلند بجهد دائما لضمان أن يكون شعبنا هو محور جميع جهودنا الوطنية الإنمائية. ولتحقيق هذا تتشاور المملكة كثيرا مع جميع أفراد شعبها بشأن جميع القضايا الإنمائية الأهم. ولكل فرد في سوازيلند صوت وتعطى له الفرصة للتعبير عن رأيه في المسائل التي تهتمه.

وفي الفترات الأخيرة كنا نتشاور بهذه الطريقة مع الأمة بشأن اتجاهاتنا السياسية وأولوياتنا الاقتصادية. والآن نحن بصدد إعادة النظر في دستورنا.

وقد أنشئت لجنة لاستعراض الدستور مثلت فيها الآراء على أوسع نطاق وهي تتشاور الآن مع الأمة وتتولى جمع رغبات الناس بشأن الطريقة التي يودون أن يدار بها بلدهم. وللجميع حرية الإسهام، وسوف نتقيد برأي

وقد وسّعت الجماعة المذكورة في الآونة الأخيرة صلاحياتها بحيث تشمل هيئة جديدة معنية بالشؤون السياسية والدفاع والأمن. وتلك محاولة لتزويد الدول الأعضاء بألية يمكن أن تستعملها لطلب الحصول على المشورة والمساعدة من الأعضاء الآخرين، إذا ما استجّدت قضايا وطنية أو دولية يمكن أن تهدد استقرار المنطقة الفرعية بأسرها.

والهيئة الجديدة قائمة على أساس الاعتراف بسيادة الدول المستقلة والمقصود منها على وجه التحديد هو تبيّن المشكلات المحتملة، في أي سياق كان، والسعي إلى حلول للشواغل الطويلة الأمد التي تهتم بها منطقتنا. وتلك الهيئة هي مثال على التزام منطقتنا دون الإقليمية بالسلم والاستقرار داخل الدول الأعضاء وفيما بينها، باعتبارهما شرطين جوهريين لتنمية أممنا المنفردة. وهذه الهيئة جديدة بتأييد وتشجيع بقية العالم.

لقد شعرت مملكة سوازيلند بتشجيع بفضل مبادرات الأمم المتحدة العديدة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية العالمية.

وإنشاء محكمة جنائية دولية أمر تحبذه سوازيلند بوصفه مدا لازما لسلطان القانون في الحالات التي لا تنطبق فيها ولاية القضاء المحلي. ونجاح هذه الخطوة يتوقف على الإرادة السياسية لجميع الدول ويتطلب أوسع تمثيل ممكن للأعضاء في عمل المحكمة. وترحب مملكة سوازيلند أيضا بتحريك الأمم المتحدة نحو معالجة التهديد المتزايد الواقع على المجتمع المدني من جراء الإجراء المنظم وغسل الأموال.

ومما يمثل خطورة خاصة على سوازيلند في هذا الصدد، تزايد التجارة عبر حدودنا وتزايد سوء الاستعمال في صفوف شعبنا للمخدرات غير المشروعة والمواد التي من قبيلها. إن هذه الظاهرة هي ظاهرة جديدة نسبيا ومقلقة لمملكتنا، وتقوض الجهود التي نبذلها في سبيل التنمية الوطنية. ولذا فنحن نرحب بتقرير الأمين العام بشأن تعزيز التعاون الدولي في مكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة، ونقدر الأسبقية العالية التي يحظى بها هذا الموضوع في الوكالات التابعة لمنظمتنا التي تعنى بأمره.

من وكالاتها، ونتطلع إلى أعوام طويلة قادمة من التعاون والدعم.

ولقد قدمت الأمم المتحدة إلى الأجيال المتعاقبة طوال ٥١ عاما، رغم العقبات الكثيرة التي اعترضت مسيرتها، الفرصة الوحيدة لاتباع نهج عالمي موحد إزاء مشاكل العالم. ونحن مطمئنون بسبب المبادرات الرامية إلى الإصلاح في المنظمة ودرنو إلى تحلي عملياتها بقدر جديد من الدينامية والكفاءة.

وقد كلفني جلالة الملك مسواتي الثالث وجلالة الاندلو فوكازي، الملكة الأم، وحكومة وشعب مملكة سوازيلند بإعلان تجديد التزامنا بميثاق تأسيس المنظمة. ونسأل الله القدير أن يبارك قادتها والعاملين هنا وأن يمنحهم الحكمة والرشاد الضروريين لأداء مهامهم الحيوية لصالح البشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء مملكة سوازيلند على بيانه.

اصطحب الرايت أونرابل سيويسيسو برناباس دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند من المنصة.

خطاب الأونرابل نافينشانندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

اصطحب الأونرابل نافينشانندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية موريشيوس وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رامغولام (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انضم إلى جميع من سبقوني في تهنئتك، سيدي، باسم موريشيوس لتوليكم منصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأشكر أيضا السيد فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال على إدارته البارعة لأعمال الدورة الخمسين.

الأغلبية. وستكون النتيجة النهائية لذلك هي الوصول إلى الوثيقة المحددة لوجهة المملكة والتي تعد دستور الشعب بمعنى الكلمة. وممارسة التشاور الراهنة هي آخر مثل على تمسك أمتنا بمبدأ سيادة القانون بتوافق الآراء، وهو المبدأ الذي أفدنا منه في تاريخنا كله.

وفي عالم يتفاوت فيه تعريف المفاهيم من قبيل حقوق الإنسان والديمقراطية تفاوتاً كبيراً، إذ يتوقف الأمر على التوقيت والظروف، تظل لسوازيلند رؤيتها الثابتة لما يطلبه فعلاً شعبها من حكامها: توفير الحرية وتكافؤ فرص جميع السوازيلنديين في إبداء الرأي في المسائل الهامة في عصرنا، والتزام قادتنا برغبات الأغلبية. ونحن مدينون ببقائنا كأمة لهذا المبدأ؛ وسنظل متمسكين به ما دام صالحاً لنا.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، قدمت مملكة سوازيلند دعماً لجهود جمهورية الصين في تايوان لعرض قضيتها على الجمعية العامة. وبما أن العالم يركز اهتمامه على التحديات الاجتماعية الكبيرة التي تواجهنا جميعاً هذه الأيام فعلياً بالتأكيد أن نسلم بضرورة إشراك شعوب العالم جميعاً في جهد عالمي حقيقي للتغلب عليها. والواقع أن الميثاق يتحدث عن الحاجة إلى العالمية في منظماتنا حتى يشعر الجميع أنهم ممثلون هنا.

ويعتقد سكان جمهورية الصين في تايوان وعددهم ثلاثة وعشرون مليوناً أن بوسعهم أن يقدموا اسهاماً كبيراً في هذا الجهد؛ وقد أبدوا بالفعل رغبتهم في ذلك في مجالات الخبرة الكثيرة، بما في ذلك تخفيف وطأة الفقر، وتطوير المؤسسات الخاصة وتقديم المساعدة الإنسانية. واعترفت بلدان كثيرة بهذه الإرادة من جانب الحكومة والشعب في جمهورية الصين في تايوان، وجاءت التطورات السياسية الأخيرة في تايوان مشجعة لبلدان أخرى كثيرة على تأييد مطلبنا.

ولنا موقف إيجابي تجاه إمكانية إيجاد حل دائم لهذه المشكلة. وبالتالي فنحن نؤيد فكرة أن تنشئ الجمعية العامة لجنة مخصصة للتصدي لمسألة إعادة قبول جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة.

وتواصل مملكة سوازيلند وضع ثقتها في الأمم المتحدة وفي المبادئ التي قامت عليها. ونظل نشعر بالامتنان العميق للمساعدة التي نلقاها على مر السنين

القادم إلا من خلال العزيمة المتجددة والمتضامنة لهذه المنظمة وما تمثله من رؤيا للتعاون والمسؤولية المتبادلة.

وعقدا بعد عقد، ترى دول عديدة من دول أفريقيا أن الجهود الإنمائية التي تبذلها تصبح عديمة الجدوى من جراء الكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها الإنسان، وسوء الحكم ووجود بيئة دولية معادية. ولم يترتب على المعونة الأجنبية الأثر المرغوب فيه من حيث تقدم هذه البلدان، وراحت تتراكم على الدول الأفقر ديون ضخمة يتعذر عليها تصريفها وهي تحاول جاهدة، وبأدوات غير كافية، أن تتحمل عبئها.

وكما تعرف الجمعية، وحسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مؤشر التنمية البشرية، فإن البلدان الـ ٣٦ الأفقر في العالم، تضم ٢٩ بلدا في أفريقيا. وفي أغلبية تلك البلدان، أصبح الدخل الفردي أقل الآن مما كان عليه قبل ٢٠ عاما. ولم تجتذب بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء في العام الماضي سوى ٣ في المائة فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم النامي، مقابل ٢٠ في المائة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٥٩ في المائة لشرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويصل العمر المتوقع فيها إلى ٥٠،٩ سنة، وهو أدنى رقم بين البلدان النامية.

وفي الوقت نفسه، أخذ يبرز نظام اقتصادي جديد ينطوي على متطلبات أكثر، وهو نظام بدأت تشعر فيه أفريقيا بالانسحاق والعزلة عن المجرى الرئيسي للتنمية الاقتصادية العالمية. فإذا كانت بعض دولها لم تلحق بعد بركب الثورة الصناعية، فأى أمل سيكون لها في الوصول دون مساعده، إلى ذرى الثورتين التكنولوجية والمعلوماتية اللتين تكتسحان البلدان المتقدمة في العالم وتدفعانها إلى آفاق جديدة.

فإذا أردنا أن نجعل أفريقيا تلتحق بالمسيرة العامة لاقتصادات العالم نحو التقدم والازدهار، وجب علينا أن نبدأ على أعلى مستوى، وأن ننسق ونخط طريقا لأفريقيا لكي تنضم إلى المسيرة. فلن تكفي المعونة التجزئية، والتدخل في المناسبات في حال وقوع كوارث مرعبة.

ولذلك فإننا نرحب بالتزام مجموعة البلدان السبعة في ليون بشراكة من أجل التنمية وإزالة الحواجز التجارية أمام الصادرات القادمة من البلدان النامية. ولا بد من

وبعد أن استمعت إلى خطب قادة العالم أمام هذه الجمعية وقرأتها، عجبت لدرجة الإجماع غير العادية بينهم، فما أكثر ما نبدو متفقين من حيث المبدأ وما أقل ما نتفق على طريق العمل الصحيح؛ وعلى ضرورة الدبلوماسية والمناقشة باعتبارهما المسار الأول نحو السلام؛ وعلى ضرورة الإقرار لكل رجل وإمرأة وطفل بالحقوق والحريات الأساسية التي ظلت هذه المنظمة على مر السنين تفعل الكثير لإرسائها؛ وعلى ضرورة توفير الفرص المتكافئة للرجال والنساء والأطفال في كل المجتمعات؛ وعلى ضرورة حماية البيئة؛ وعلى ضرورة ضمان تقدم البشرية إلى الأمام يدا واحدة على مسار التنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ويلموت (غانا).

ونحن متحدون في جميع هذه الأهداف النبيلة والحميدة. ولكن يبدو أننا نعاني في أحيان كثيرة من الشلل عندما يأتي أوان التنفيذ الفعلي لهذه النوايا الحسنة.

لقد جاءت هذه المنظمة استجابة من الجنس البشري للتجارب الفاجعة الناجمة عن حربين عالميتين، واستجابة للاكتشافات والابتكارات العلمية التي واجهتنا بخيارات لم يسبق لها مثيل. لقد كانت تعبيرا عن الإيمان بقوة البشر في أن يكونوا عقلاء في مواجهة هذه الخيارات، وأن يؤثروا طريق السلام والتقدم، بدلا من طريق الحرب والدمار.

ولكن بدا أحيانا أن صوتها كان خافتا جدا وآتيا من بعيد، وسط معمعة الاضطرابات الفظيعة التي أصابتنا منذئذ. وبدأ البعض يتذمر من عدم فعالية المؤسسة ويشتمكي من كلفتها. وإنني واثق بأن تلك الانتقادات لا تعبر أبدا عن الحقيقة كلها بشأن العمل الذي تقوم به هذه المنظمة. وإننا نشعر في تجربة عظيمة وضرورية، ولهذا يُعد عمل الأمين العام عملا بالغ الأهمية. وفي هذا المقام أود أن أشيد بالسيد بطرس بطرس غالي الذي كانت مساهمته في السنوات الأخيرة قيِّمة جدا. ومن اللائق تماما أن يكون شاغل هذا المنصب الرفيع، ونحن نسير قُدما إلى الألفية القادمة، ممثلا لأفريقيا، لأن أفريقيا تظل تمثل التحدي الكبير والعنيد الذي لم يكده العالم يشرع بعد في التصدي له. ولن يكون هناك أمل في التصدي بنجاح للمصاعب الهائلة التي سيجلبها القرن

ففيما ينقضي النظام العالمي القديم ويحل محله نظام عالمي جديد، نحن نجتاز فترة انتقالية محفوفة بالمخاطر والمخاطر. ولا يسعنا إلا أن نضع إذ نرى عدد البلدان التي تسقط فريسة للصيحات العتيقة المميته للإنثية والقومية الضيقة والخوف من الأجنبي، التي تخاطب غرائز الإنسان الدنيا. ويبدو أن قارتنا الأفريقية تتأثر بذلك على نحو خاص. فالصومال وليبيريا تنحدران فيما يبدو إلى درك من الفوضى لا نهاية له، بينما بوروندي مهددة بالانفجار مرة أخرى.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الدلائل الأخيرة على أن الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط قد يستسلمون لغواية إرضاء الجماعات المتطرفة. وإننا ندين لهذه الأرض المقدسة وللأجيال القادمة بالسلام. إننا ندين به إكراماً لذكرى رجلي دولة ضحيا بحياتهما خدمة لهذه القضية، وإن السعي بحزم لتحقيق السلام هو الطريق الوحيد لإلحاق الهزيمة بالقتلة، أولئك الذين اغتالوا الرئيس السادات ورئيس الوزراء اسحق رابين.

وفي أسرة أمم الكمنولث التي ننتمي إليها، والتي تتميز وتنفرد بتنوعها ذاته، نجد أن عدداً من الدول الأعضاء قد أصابته هذه الآفة.

ويحدو موريشيوس خالص الأمل بأن تتمكن جزيرة فيجي الشقيقة عما قريب من العودة إلى مكانها الحقيقي بها في أسرة الأمم، وذلك عن طريق تصحيح أوجه عدم الإنصاف التي أدرجت في دستور تلك الدولة عند وضعه في لحظة توتر وعندما كانت الأهواء العنصرية منطلقة بلا كايح. ويسرنا أن نتشاطر مع شعب فيجي تجربتنا الدستورية القائمة على مجتمع متعدد الثقافات.

وفي بلدي، صوّت الشعب بصورة كاسحة من أجل التغيير وذلك في انتخابات ديمقراطية وحررة جرت قبل عشرة أشهر. وتعهدت الحكومة بأن تجعل العملية الديمقراطية أكثر شفافية ووضوحاً. فالاستراتيجيات العديدة وأهداف السياسة العامة التي أعلنت عنها الحكومة الجديدة عند افتتاح الدورة الحالية للهيئة التشريعية في وقت سابق من هذا العام، تستهدف، على وجه التحديد، التصدي بقوة للمشاكل التي نواجهها بصدد جميع القضايا التي تطرقت إليها. وسيكون هدفنا الأول في نهاية المطاف أن نجعل الاقتصاد في خدمة الشعب وليس الشعب في خدمة الاقتصاد.

إسقاط هذه الحواجز. ولكننا نتساءل عما إذا كان هذا مع الاستثمار الخاص يُعد كافياً. وأن الإغاثة السريعة والفورية من أعباء الدين للبلدان التي تحتاجها أمر أساسي. وإننا نرحب بالدور الطبيعي الذي اضطلع به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد، إلا أن ذلك يجب أن يتبعه عمل حاسم، عاجل. وينبغي وضع إجراءات أيضاً لتعزيز نمو الديمقراطية الحققة وصالح الحكم والإدارة، لأن الازدهار الاقتصادي يجب أن يسير يدا بيد مع الديمقراطية وحكم القانون. وقد يبدو الأمر بخلاف ذلك مؤقتاً. وقد يبدو أن توليد الثروة يمكن فصله لفترة من الوقت عن تطلعات الشعب والأفراد، لأن يكونوا أحراراً، ولكن قوة التطلعات التي يجلبها الازدهار معه لا بد وأن تتفجر عاجلاً أم آجلاً كما تندفع المياه من السد.

وبالتأكيد يجب علينا أن ننظر بعين الفزع إلى العديد من مناطق عالمنا التي يجري فيها الانتقاص من حقوق الإنسان والحرمان منها. وثمة حالة تُعد مثالا على ذلك هي ميانمار، إذ تم بالقوة إلغاء ورفض الانتخابات الديمقراطية المعقودة في ١٩٩٠، وأصبح منزل الزعيمة الشعبية المنتخبة موضوعاً تحت الرقابة الدائمة ومحاطاً بالجنود.

وستواصل حكومة بلدي تأييد قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا وفي أي مكان في العالم يكون فيه هذا التأييد مطلوباً. وستقوم موريشيوس في وقت لاحق من هذا الشهر باستضافة الدورة العشرين للجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعب، التي تحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لميثاقها الأفريقي. وستضطلع دورة اللجنة هذه، بمشاركة المنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى المعنية في المجتمع المدني، بإجراء عملية فحص وإعادة تقييم لمدى تنفيذ الميثاق، وبإعداد خطة عمل خمسية نثق بأنها ستساعد كثيراً في تعزيز وتحسين حالة حقوق الإنسان في قارتنا.

وإن بلدي، وموارده الوحيدة استقرار ديمقراطيته وما يتمتع به شعبه من روح المبادرة، يتألف من أجناس وثقافات وأديان عديدة. وإننا نتطلع من حيث تراثنا الثقافي إلى أوروبا وأفريقيا والشرق الأقصى وشبه القارة الهندية. وشعبنا يتجاوز العديد من الحدود الفاصلة. ولذا، فإن لنا القدرة على أن نرى ونستشعر بصورة أسرع أثر التنمية السريعة في العالم العصري على هذه الشعوب والثقافات المختلفة، لأننا جزء منها. ويمكنني أن أقول للجمعية بأن ما نراه يثير في نفوسنا القلق.

مثل هذا المنبر لبحث سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها بطريقة منسقة. ويسرني أن أعلم الجمعية هذا العام بأن مبادرة موريشيوس للبلدان المطلة على المحيط الهندي قد اكتسبت زخماً كبيراً. وإن المبادرة التي بدأت بسبعة بلدان فقط تضاعفت عضويتها إلى ١٤ بلداً. وقد وضع ميثاق يوفر الإطار المناسب لتطوير برامج التعاون الإقليمي وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا، خلافاً لبعض الكتل الإقليمية القائمة، نهجاً متطوعاً إلى الخارج حرصاً منا على التواءم مع النظام المتعدد الأطراف. وتتمتع الرابطة بسمة مميزة باعتمادها نهجاً ثلاثياً يضم: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي، وذلك لإتاحة أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء.

وستعقد موريشيوس مؤتمراً وزارياً في الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٩٧ لاعطاء مباركة سياسية لرابطة البلدان المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي. ويمكن الآن لمنطقة المحيط الهندي أن تتطلع بثقة وطمأنينة إلى القيام بدورها كشريك إقليمي جاد على الساحة الدولية في الجهود الرامية إلى رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة. وإني لعلني ثقة من أن المجتمع الدولي سوف يمتنع تأييده الكامل لهذا التجمع الإقليمي الحديث الولادة تمشياً مع النداء المتكرر بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة أهمية متزايدة للاتفاقات والكتل الإقليمية في تحديد وتشكيل وجهة الأنظمة والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف. ونعتقد أن الإقليمية خطوة ضرورية نحو بيئة عالمية أكثر تحملاً لأنها تسمح للبلدان والمناطق الأقل حظاً، التي تنفرد بخصائص معينة، بتجربة واختبار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبرامجها. وقد اعتمدت البلدان والمناطق الأكثر تقدماً نهجاً مماثلاً مما يتضح بجلاء في بروز اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وترسيخ أقدم التجمعات الحالية، مثل: الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على سبيل المثال لا الحصر.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا تفسيراً جديداً لمفهوم الكتل الإقليمية بوصفها وحدات جغرافية بحثة تستفيد من خصائصها الفردية لتجربة واختبار برامج الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن كيان جغرافي أصغر قبل مواجهة التحديات على نطاق عالمي.

وفي حين أن الهدف العام لأي حكومة يكمن في تحسين رفاه الشعب، فإن السياسات الاقتصادية السليمة وحدها لن تكفي لتحقيق ازدهار لبلداننا. ولكي نهئى البيئة الصحيحة لازدهار الاقتصاد، لا بد من كفالة الحكم الصالح. وهذه حتمية أخلاقية أيضاً. فتاريخ البشرية لا بد وأن يتحرك باتجاه تحقيق المزيد من الحرية والشفافية والمساءلة على نطاق أوسع في جميع قطاعات الحياة العامة، وتيسير الاطلاع على المعلومات التي تحتفظ بها الدوائر العامة عن المواطنين.

وتلتزم حكومة بلدي باستمرار بعملية إضفاء الطابع الديمقراطي التي ستعزز مؤسساتنا من خلال توليد المزيد من الثقة بها. ونحن على اقتناع بأن هذا سيولد مناخاً يكون أكثر ملاءمة للاستثمار وسيعزز روح الابتكار والمبادرة لدى شعبنا.

ولئن كان البحث عن السعادة، بالضرورة، مسعى فردياً وخصوصاً، فإنه لا يصح أن يكون على حساب الصالح الجماعي. وحماية البيئة مسعى لا بد من القيام به بصورة جماعية على الصعيدين الوطني والعالمي. ولا يمكن توخي مستقبل للأجيال المقبلة التي لم تولد بعد إلا إذا كانت البشرية جمعاء تحرص على ضمان السلامة لكوكبنا. وعلينا نحن أن نضمن البقاء والصحة الأيكولوجية للكوكب الذي سنورثه لمن يأتون بعدنا. وسوف تنتهج حكومتي سياسة قوية على ترابها الوطني تتمثل في صون الموارد الطبيعية وإصلاح أحوالها. وستضارع أعمالنا على الصعيد الوطني مساهماتنا على الصعيدين الدولي والإقليمي التي نقدمها بالتضافر مع شركائنا لتحقيق التقدم بشأن هذه القضايا.

ومن خلال عضويتنا في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نشترك في شراكه وثيقة مع البلدان المجاورة للنهوض بنفس الأهداف التي ذكرتها وتعززها. وبعد انقضاء سنة واحدة فقط على انضمامنا إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أصبحت موريشيوس عضواً نشطاً وهي تسخر مهاراتها ومعرفتها في القطاعات التي اكتسبت فيها خبرة قيمة لخدمة الأعضاء الآخرين.

لقد أبلغت موريشيوس هذه الجمعية في العام الماضي أنها بدأت عملية إقامة منبر للتعاون الإقليمي في منطقة المحيط الهندي. وفي الواقع أن منطقة المحيط الهندي كانت المنطقة الوحيدة في العالم التي لم يكن لديها

وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية، نحن نؤكد من جديد مرة أخرى التزامنا الكامل بنزع السلاح النووي، ونعرب عن الأمل في أن يبذل المجتمع العالمي كل الجهود لتحقيق الإجماع في الأخذ بوجهات النظر التي أعربت عنها دول أعضاء في هذه الجمعية ووجدت بعض الصعوبات فيما يتعلق ببعض أحكام المعاهدة. ثم انه فيما يتصل بموقف موريشيوس على وجه الخصوص من القرار الأخير المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نحن قد تمسكنا بالمبدأ الذي طبقناه دائما على قضايا أخرى في الماضي، وبالتحديد مبدأ الإنصاف وعدم التمييز ضد أي طرف. لذلك من الحتمي أن نعطي زخما متجددا لعملية نزع السلاح بصورة عامة، وأن نتدارك على سبيل الاستعجال العيوب التي تشوب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولكي تكون على قدر تحديات القرن المقبل نعتقد أن من الضروري أن نتابع بسرعة عملية اصلاح الأمم المتحدة. ومن الحيوي توسيع عضوية مجلس الأمن لتكون أكثر تمثيلا وتوازنا بين أعضائه الدائمين، وينبغي أن تشمل بلدانا نامية مثل الهند. ولا يقل عن ذلك ضرورة، أن تنتهي الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة من عملها المتمثل في وضع برنامج اصلاح يتسم بالفعالية والمصداقية. ويبدو لنا من البديهي بعد ٥٠ عاما أن هناك ضرورة للقيام بعملية مراجعة وإعادة تصميم لمنظمتنا. ولننكر بما قاله شكسبير:

"عندما ننوي البناء،

فأولا نمسح الأرض ثم نرسم المخطط؛

وعندما نرى شكل البيت،

عندئذ علينا أن نقدر تكلفة البناء؛

فإن وجدناها فوق طاقتنا،

فماذا نفعل عندها غير أن نرسم المخطط من جديد

بعدد أقل من المكاتب...؟" (الملك هنري

الرابع، الجزء الثاني، الفصل الأول، المشهد

(الثالث)

لقد أتى البعض إلى هذه الجمعية ليتذمر من عدم كفاية ما يقوم به العالم والأمم المتحدة. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا أولا: ما هي أفعالنا التي تساعد أو تعرقل هذه القضايا التي يوجد بشأنها، من حيث المبدأ، اتفاق ملحوظ؟

إن مانحي المساعدة والمؤسسات المالية الدولية ينظرون بصورة متزايدة إلى الإقليمية بوصفها وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة وخلق بيئة قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق معينة. وقد غيرت هذه العملية أيضا من الطريقة التي تعمل بها الشركات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف لإعادة تشكيل أنشطتها. وإن التحسينات التي أدخلت على مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، والأخذ بالتكنولوجيا المتقدمة لنقل المعلومات في لحظتها، واستخدام وسائل نقل أسرع وأكثر موثوقية، كلها أمور ساهمت في إضفاء بُعد جديد على الإقليمية في المسائل السياسية والاقتصادية. وبذلك فإن آفاق واقعية تحقيق تنمية عالمية أكثر توازنا تصبح أقرب إلى الواقع وفي متناولنا.

إن الشراكة القائمة منذ عقود بين الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي ودول المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات لومي، التي ستنتهي الاتفاقية الرابعة منها في عام ٢٠٠٠، قد أفادت كأداة رائجة لتيسير الاتفاقات التجارية بين مجموعة البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، والاتحاد الأوروبي. فقد ساعدت هذه الأداة إلى حد كبير جدا في ترسيخ الروابط بين الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي. وأتاحت نمو التجارة وتعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للبلدان المتقدمة النمو، والبلدان المتخلفة على السواء. غير أن الاتفاق الذي سيخلف اتفاقية لومي الرابعة لا بد أن يأخذ في الحسبان النمط المتغير في التجارة العالمية والمنافع المكتسبة من اتفاقيات لومي، وفي هذا السياق سوف ننظر الكتاب الأخضر الذي سيصدر عن الموضوع بتفويض من الاتحاد الأوروبي.

إن بروتوكول السكر الذي ينص على أسعار مضمونة وحصص للبلدان المنتجة للسكر من البلدان الأفريقية وبلدان المحيط الهادئ والبحر الكاريبي كان ولا يزال مفيدا إلى حد كبير في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في موريشيوس.

ولئن كنت قد تطرقت بصورة رئيسية إلى قضايا التنمية لا ينبغي لي أن أغفل عن مسألة نزع السلاح الهامة جدا. إن الموقف المبدئي الذي تتخذه موريشيوس تجاه ميدان نزع السلاح ظل يتمثل دائما في المناداة بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية

بوتان، جيغم سينغي وانغشوك، بنجاح دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين للأمم المتحدة.

ونهى السفير غزالي على انتخابه بالإجماع رئيساً لدورة الجمعية العامة الحادية والخمسين. ونحن سعداء لأن صديقاً عزيزاً لبوتان يتأخر مداولاً. ونحن ندرك تماماً تجربته الواسعة واهتمامه العميق بالأمم المتحدة. إنه ليس ناقداً جريئاً فحسب لجوانب قصور الأمم المتحدة، ولكنه أيضاً واحد من أكبر مؤيديها، وإننا نتطلع إلى هذه الدورة بتوقعات عظيمة.

وأود أن أعبر عن أعمق تقديرنا إلى سعادة السيد ديوغو فريتاس دو امارال على الطريقة المثالية التي أدار بها الاجتماع الاحتفالي الاستثنائي الذي عقد بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ودورة الجمعية العامة الخمسين. كما أشعر بالامتنان أيضاً لأن تشرفت بأن أتيحت لي الفرصة للعمل في مكتبه.

ونود أيضاً أن ننتهز هذه الفرصة لكي نشيد بصفة خاصة بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على حسن توجيهه لدفة الأمم المتحدة خلال فترة من التحديات والتغييرات الكثيرة.

لقد أصبحت بوتان، منذ خمس وعشرين سنة، في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ عضواً في الأمم المتحدة. وقد شهد ذلك اليوم تحقيق حلم كنا نتوق إليه طويلاً، وكان مناسبة انضمام شعب بوتان إلى المجتمع الدولي مناسبة تاريخية لدينا. ومنذ ذلك الوقت، ما برحنا نشعر بفخر عظيم بعضويتنا في هذا الجهاز العالمي وقد قطعنا شوطاً كبيراً منذ ذلك الحين. ورغبة منها في القيام بدور نشيط سعت بوتان إلى الحصول على العضوية في جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والأجهزة الرئيسية الأخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. وقد أتاحت لنا عضويتنا في الأمم المتحدة الفرصة للمشاركة في جميع المناقشات الدولية الهامة. وقد كانت مشاركتنا، التي نعتبرها شرفاً والتزاماً في نفس الوقت، تسير دائماً على هدي موقف إيجابي هو السعي إلى الإسهام على نحو بناء ونزيه.

ومن جانب المجتمع الدولي، تلقت بوتان مشاعر فياضة من حسن النية والصدقة. فقد هبت الأمم المتحدة ووكالاتها لمساعدتنا بحماس وإخلاص. وقد أفاد كل قطاع في بوتان من مساعدة الأمم المتحدة وتحسنت حياة أبناء

اسمحو لي، بعد أن قدمت هذا الموجز عن الحالة العالمية، أن أتكلم عن مسألة تدخل في إطار المصلحة الوطنية بالنسبة لنا. إن احترام سيادة الدول الأعضاء أحد المبادئ الأساسية التي نؤيدها جميعاً. وما انفك التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتجاهل سيادتها الوطنية يبعث على التوتر والصراع. والآن وقد أصبحت الحرب الباردة وراءنا وأصبحنا نسير قدماً بأسرع من أي وقت مضى نحو التكامل الاقتصادي والتجاري والثقافي، علينا أن نكون قادرين على إيجاد أجوبة سلمية لمسائل السيادة. لدى موريشيوس نزاعات تتعلق بالسيادة على أرخبيل تشاغوس وجزيرة ترومبيلين مع بلدين ترتبط معهما بروابط وثيقة وودية على مر التاريخ. وقد وصف السير سيووساغار رامغولام، مهندس استقلالنا ومؤسس دولتنا هذه الخلافات بأنها نزاعات ودية. ونأمل في حل هذه الخلافات عن طريق الدبلوماسية الهادئة والحوار.

لقد ولت الحرب الباردة، بيد أن الحاجة إلى السلم والأمن مستمرة. إن الحالة السائدة في العالم اليوم تتحدانا ولكنها يجب ألا تخيفنا. إزاء هذه الخلفية لا بد أن يسود أعمالنا مبدأ إمكان التحسين الذي يقول بأن العالم يمكن أن يصبح أفضل مما هو عليه نتيجة للجهد الإنساني. فلا ينبغي لمن لديهم وسائل وامكانيات المساعدة أن يترددوا أو يحتجبوا عند سماع نداء الأمم المتحدة.

وهذه بعض الأفكار التي أردت أن أتشاطرها وإياكم اليوم. وأمل هو أن ندخل جميعاً في شراكة عالمية من أجل إقامة أمم متحدة أفضل وأقوى لتكون في خدمة الشعوب التي نتكلم باسمها هنا.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب الأونرابل نافينشانندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس من المنصة.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد أغوين تشيرينغ، رئيس وفد بوتان.

السيد تشيرينغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أنقل إلى الرئيس وإلى جميع الأعضاء التهاني الحارة والتمنيات الطيبة لجلالة ملك

كما ينبغي استعراض هيكل الأجهزة الرئيسية الأخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي كثير من الأجهزة الرئيسية، أخذت الهيئات واللجان الفرعية تؤدي دوراً أبرز من دور الأجهزة الرئيسية ذاتها. وبينما نوافق على أن العمل التفصيلي في تنفيذ الجوانب التقنية يجب أن يحال إلى اللجان والهيئات الفرعية، فإن الأجهزة الرئيسية ينبغي أن تتولى بنفسها رسم السياسات التي تتبع. وسوف يوافق الكثيرون هنا على أن الأجهزة الفرعية، واللجان، والأفرقة، وغيرها أصبحت عديدة للغاية بحيث لا يمكن متابعتها، ناهيك عن المشاركة فيها. إن جميع هيئات الأمم المتحدة يجب أن تكون في النهاية خاضعة للمساءلة أمام الجمعية العامة. وما لم تقو هذه الصلة، فإن الكثيرين من الأعضاء سيكونون مستبعدين من أنشطة الأمم المتحدة. وبالنسبة للكثيرين من الأعضاء الأصغر، تظل إمكانية انتخابهم ومشاركتهم في الكثير من هيئات الأمم المتحدة محدودة. ولهذا، تكتسي الجمعية العامة أهمية قصوى من أجل تعزيز مشاركة ودور البلدان الأعضاء.

وفي مجال السلم والأمن، يوجد تخوف متزايد من عدم تمكن الأمم المتحدة من صيانة السلم وتوفير الأمن، ولا سيما لأعضائها الأصغر والأضعف. ويبدو أن هذا الشعور لا يزال قائماً رغم عدة تدخلات ناجحة من جانب الأمم المتحدة. وهنا استياء متنام لأن مجلس الأمن، الجهاز الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يتمتع بسلطة حقيقية، يبدو عاجزاً عن الاستجابة للتحديات التي تثيرها الصراعات الحالية، ولأن المجلس يتحرك أساساً وفقاً لآراء أعضائه الكبار. ويتزايد الشعور بضرورة الإصلاح والتوسيع يوماً بعد يوم. وفي رأينا أنه يجب إحداث زيادة في عدد كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ويجب أن تشارك في مناصب الأعضاء الدائمين بلدان نامية وبلدان تكون جديدة بذلك من جميع المناطق. وتعتقد بوتان أنه باستخدام المعايير الموضوعية المتمثلة في التوزيع المنصف، والقدرة على الإسهام في عمل الأمم المتحدة، وفي صيانة السلم والأمن الدوليين، تصبح كل من الهند واليابان مؤهلة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وليس التوسيع كافياً لوحده. بل يجب استعراض عملية صنع القرار في مجلس الأمن، وعلاقاته مع الجمعية العامة، وسلطاته الأخرى مثل حق النقض وسيطرته العملية على التعيين لمناصب قضاة محكمة العدل الدولية والمناصب الهامة الأخرى في الأمم المتحدة.

شعب بوتان إلى حد كبير. واليوم، تقع تنمية بوتان في أيدي الشباب البوتاني، وقد تدرب الكثيرون منهم بمساعدة الأمم المتحدة. وأنتهز هذه الفرصة لكي أسجل الامتنان القلبي من جانب شعب بوتان للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي والمصرف الإنمائي الأفريقي، والكثير منها كان يعمل على نحو بناء في بوتان طوال السنوات الـ ٢٥ الأخيرة.

وتنتهز بوتان فرصة الذكرى الخامسة والعشرين لعضويتنا لكي نكرس أنفسنا من جديد لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها. ونحن إذ نكرس أنفسنا من جديد للأمم المتحدة، ونعرب عن تأييدنا وامتناننا. ندرك أن الأمم المتحدة في مفترق الطرق، وأن هناك صراعاً على روح وقلب المنظمة. فقد تغير العالم ويجب أن تتغير الأمم المتحدة أيضاً لمواجهة الحقائق الجديدة.

واليوم، نود أن نقصر ملاحظتنا على مجالات قليلة نشعر بأنها بحاجة إلى معالجة في عملية الإصلاح وفي إعداد الأمم المتحدة للقرن المقبل.

تعتبر زيادة العضوية من ٥١ عضواً في الأصل إلى الرقم الحالي ١٨٥ أوضح مؤشر على أن الأمم المتحدة جهاز عالمي بحق. وإن تمثيل ومشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة في الجمعية العامة يعطي معنى حقيقياً وشرعية حقيقية للأمم المتحدة، إلا أن الجمعية العامة يتضاءل نفوذها على نحو متزايد في أعمال الأمم المتحدة. ولا بد من تعزيز دور الجمعية. فيجب أن تصبح قلب الأمم المتحدة ومصدر سلطتها المعنوية والحقيقية أيضاً. ومن أجل تحقيق هذا، يجب أن تغير الجمعية العامة من أساليب عملها، ويجب أن تكون مداولاتها وجداول أعمالها هادفة بدرجة أكبر. إنها يجب أن تصبح النقطة التي تنبعث منها جميع سياسات الأمم المتحدة. وينبغي تنسيق وتقوية علاقات الجمعية العامة مع الأجهزة والهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

البرامج على مستوى الدورات السابقة. وفي ظل هذه الظروف، فإن الكثير من الأهداف التي وضعت في المؤتمرات العالمية الرئيسية، سواء في ميادين الصحة أو البيئة أو السكان أو التعليم أو الميادين الاجتماعية الأخرى، قد لا يتحقق.

وكثيرا ما يقال إن الإسهام الإجمالي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة لتنمية أي بلد بعينه إنما هو إسهام ضئيل. وفي حين أن هذا قد يكون صحيحا بالنسبة للبلدان الأكبر حجما، ينبغي التنويه بأن مدخلات وكالات الأمم المتحدة كان لها دور كبير في كثير من البلدان الصغيرة. ومن المؤسف أن مسؤولية الأمم المتحدة البعيدة المدى، التي تؤهلها لأن تؤثر تأثيرا باقيا بتحسين حياة الملايين من الناس، قد أصبحت تحاط بالقيود وتخفف في وقت يستلزم بذل المزيد من الجهود.

فالجهد الذي تبذلها هيئات الأمم المتحدة للتنمية هي جهود هامة خاصة بالنسبة لمجموعة أقل البلدان نموا التي يبلغ عددها ٤٨ بلدا. وقد باتت من الصعوبة على نحو متزايد أن تجد شواغل واحتياجات هذه البلدان مكانا لها في الحوار الإنمائي الدولي. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة، من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسائر الوكالات التركيز على حالة أقل البلدان نموا واحتياجاتها، وأن تكفل اعتبارها جزءا من أي خطة للتنمية. وإلا فإننا نجازف بمزيد من التهميش لعدد كبير من البلدان.

ويجب أن تحرص وكالات الأمم المتحدة الإنمائية على أن يكون للموارد التي تنفقها على إيجاد وتطوير الأفكار والنهج الجديدة ما يوازئها ويعادلها من البرامج والموارد في الميدان. ويجب أن تعمل الوكالات والبلدان النامية معا عن كثب على استرداد ثقة مجتمع المانحين. وتعتقد بوتان اعتقادا قويا بأن الدور الخاص الذي تؤديه وكالات إنمائية عديدة هو دور لا يصح السماح بتضاؤله بسبب عدم توفر الأموال.

وتدرك بوتان أنه يجب على البلدان النامية أن تعمل عن كثب مع مشاركين رئيسيين آخرين في الجهود الإنمائية الدولية، من قبيل المؤسسات المالية، والمانحين الثنائيين، ومجتمع الأعمال العالمي. ولقد استفادت بوتان استفادة كبرى من الاسهامات والجهود التي بذلها مانحون على الصعيد الثنائي. فلقد استعملت لمساعدتهم بفعالية، فأسهمت إسهاما مفيدا في تنميتنا. ونحن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لمانحينا على الصعيد

لا يمكن إحراز التقدم صوب عالم خال من التوتر إلا من خلال نزع السلاح الشامل لجميع أنواع الأسلحة. وبينما اتخذت خطوات مختلفة للتخفيف من التهديد النووي، لم يحرز تقدم ملموس صوب هدف القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية. ويجب ألا يغيب عن بالنا الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ويجب أن يضم حوار نزع السلاح جميع الأطراف، وأن يعالج الشواغل الحقيقية لكل دولة عضو.

ولا يزال الاتجار الدولي النشط في الأسلحة التقليدية يعرض السلم والأمن للخطر. وطالما وجد إمداد غير محدود بالأسلحة، فإن استخدامها في تسوية النزاعات سيظل مستمرا. ويجب أن نقوم بتوسيع مبادراتنا في الأمم المتحدة للسيطرة على تجارة الأسلحة العالمية. وتؤيد بوتان الخطوات التي اتخذت صوب القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خطوة مفيدة. ويجب أن تضاعف الجهود أيضا لتحقيق وقف مؤقت لصنع وبيع ووزع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بهدف القضاء على هذا السلاح الذي يقتل الناس بصورة عشوائية.

وبعقد الاتفاقات الرئيسية والوصول إلى أرضيات مشتركة في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية في التسعينات، بزغ الأمل في أن تكون الظروف قد تهيأت لدفعة جديدة ووجهة جديدة في التطور الدولي. وفي الحقيقة ان الحقبه الجديدة لهذا التطور لا تزال تراو غنا.

ويبرز توافق في الآراء على أن النهج الجديد الموصل إلى التنمية يجب أن يتمثل في التركيز على رفاه الإنسان الفرد وفي إطلاق القدرة الانتاجية للروح الإنسانية وللأمم من خلال التنمية الاجتماعية، والأسواق الحرة، والتجارة والاستثمار الدوليين. وفي حين أن هذه الاستراتيجية قد أحرزت تقدما للعديد من البلدان، فإن ثمة بلدانا نامية عديدة أشد فقرا لم تتمكن من التنافس وتحقيق المكاسب نظرا للنواقص الهيكلية في اقتصاداتها، أو بسبب الحجم الصغير لأسواقها.

وبغية التكيف مع النهج الجديدة للتنمية، يتعين على جميع وكالات الأمم المتحدة أن تحدث تغييرات رئيسية في تنظيمها وعملياتها. ومع ذلك، فإن الموارد المتوفرة لوكالات الأمم المتحدة تراجعت سواء فعليا أو بحساب القيم الحقيقية. فالعديد منها أصبح غير قادر على تنفيذ

السيد (ريتشاردز) (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه في الواقع لمن دواعي سروري أن أقدم تهانئ وفد بلدي للسفير غزالي وبلده، ماليزيا، على انتخابه للمنصب الرفيع، رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ولا يساورني أي شك في أنه سيتمكن من الاستفادة من مهاراته الدبلوماسية المجربة وخبرته الثرية في توجيه شؤون الجمعية العامة بطريقة مشرفة ومثلى. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديري وشكري لسلفه المباشر، السيد ديوغو فريetas دو أمارال، ممثل البرتغال، على الكفاءة التي أظهرها في ترؤس الدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٥١ عاما لينصب اهتمامها على صون السلام والأمن، وفي حين أن هذا لا يزال هو الهدف، فإنه لا بد من الاعتراف بالصلة القائمة بين السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المكرسة في الميثاق، ومن تعزيز الربط بينهما لو أراد العالم أن ينجو من الآثار البغيضة الناجمة عن استمرار اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة. لقد أوحى لنا بأن عائد السلام المتحقق من انتهاء الحرب الباردة سيوفر القوة المحركة لقدرة أعظم من التنمية الاقتصادية. والواضح أن ذلك لم يتحقق. بل الواقع أن العكس قد حدث. فالعالم النامي لا يزال يعاني من التقلص المطرد للمساعدة الإنمائية. وفي هذا المنعطف الخطير، فإن الدول الجزرية الصغيرة، المعوقة أصلا بسبب حجمها وموقعها الجغرافي وتضاريسها وظروفها المناخية، أصبحت تجد وجودها ذاته مهددا بفعل السياسات والممارسات التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسية بدعم هائل من حكوماتها.

إن إنتاج وتصدير الموز أمر حيوي للبقاء الاقتصادي لكومنولث دومينيكا، وكذلك لكل جزر مجموعة ويندوارد. وتمثل صناعة الموز في جزر ويندوارد أقل من ٥ في المائة من إنتاج العالم. والمنتجون هم من صغار أصحاب الأراضي، وتكاليف الإنتاج مرتفعة نسبيا، وأي محاولة من منتجي جزر ويندوارد لبيع منتجاتهم في السوق المفتوح تعد بمثابة انتحار. واعترافا بالصعوبات الخاصة لمنتجي جزر ويندوارد وبوصولهم التقليدي إلى السوق الأوروبية أقر الاتحاد الأوروبي نظاما يخصص نسبة تقل عن ١٠ في المائة من سوقه للموز القادم من منطقة البحر الكاريبي. وفي الوقت الحالي فإن ذلك النظام يتعرض للهجوم من جانب شركات متعددة الجنسية في أمريكا اللاتينية وغيرها، وهي شركات تملك موارد ضخمة

الثنائي، ولا سيما الهند، وسويسرا، واليابان، والدانمرك، وهولندا، والنمسا، والنرويج، والكويت، وألمانيا، وأستراليا، وتايلند، على تعاونها ومساعداتها السخية.

واسمحوا لي بأن أعرب عن بعض الأفكار عن أثر موضوع الإصلاح على الأمم المتحدة. فنحن ندرك أن مسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة وهيكلها التنظيمي ليست مسألة جديدة، وأنها أثرت بعد سنوات قليلة فقط من إنشاء الأمم المتحدة نفسها. ومع ذلك، فإن مسألة الإصلاح التنظيمي أخذت تكتسي أهمية خاصة في السنوات القليلة الماضية، نظرا للحالة المالية للأمم المتحدة وبعض وكالاتها الرئيسية. وفيما كان الحوار بشأن إصلاح الأمم المتحدة جاريا اضطرت المنظمة إلى أن تجري تخفيضات كبرى في عدد موظفيها وأنشطتها. فتأثرت معنويات الموظفين الدوليين تأثيرا كبيرا. وينبغي عدم السماح لهذه الحالة بالاستمرار وقتا طويلا. ويجب أن تدرك جميع البلدان الأعضاء هذه الحقائق، وأن تعمل من أجل إتمام عملية الإصلاح، وأن تسرع بإرساء المنظمة على أساس مالي راسخ.

ويجب ألا نخشى الإصلاح والتغيير. فقد تمت بالفعل تغييرات رئيسية ولا تزال هناك مجالات عديدة يتعين معالجتها. ومع ذلك، نرى أن عملية إصلاح المنظمة ينبغي أن تكون مرتبطة بوقت محدد فالعملية الطويلة التي لا تكون لها نهاية منظورة ستعوق المنظمة في سعيها إلى الاضطلاع على نحو فعال بالمسؤوليات الكثيرة التي أنطناها بها.

إن الدعوات لإحداث تغيير في الأمم المتحدة وإصلاحها تعد، على طريقتها الخاصة، مؤشرا أمثل على الدعم القوي من أعضائها. ولقد أصبحت الأمم المتحدة اليوم مؤسسة لا غنى عنها في العلاقات الدولية والتنمية. ويتوقف الأمر علينا، نحن الدول الأعضاء، لكفالة أن تتمكن من تلبية تطلعات وتوقعات جميع أعضائها، كبيرهم وصغيرهم. ويجب أن تصبح مصدر إلهام للجميع ومنازة هادية تقود العالم إلى الألفية المقبلة في ظلال السلام والازدهار لجميع شعوب ودول العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد دومينيكا، سعادة السيد سيمون بول ريتشاردز.

تعميقا الاتجار القانوني بأسلحة تقليدية متزايدة الإتقان والتطور وذات قدرة تدميرية متصاعدة. وفيما يتصل بالأسلحة النووية، يرى كومونولث دومينيكا أن معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هما مجرد محطتين متوسطتين على الطريق لتحقيق الهدف المنشود ألا وهو إيجاد عالم خال من جميع هذه الترسانات.

ونحن نشعر بالقلق والظلم البالغين من جراء استمرار ممارسة النقل العابر للنفايات النووية وغيرها من المواد الضارة عبر البحر الكاريبي. إن التأكيدات التي تقدم لطمأنتنا إلى سلامة الإجراءات المتبعة وتناهي المخاطر في الصفر - لا تقنعنا، وخاصة عندما تتم عمليات النقل العابر عبر البحر الكاريبي خلال موسم الأعاصير وفي فترة تتسم بنشاط زلزالي شديد في المنطقة الكاريبية.

وكومونولث دومينيكا، مع سائر الأعضاء في الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، ينظر إلى هذه الممارسة الخطيرة باعتبارها تهديدا خطيرا للنظام البيئي الهش، ولمعيشة ورفاه سكان المنطقة، ونحن ندعو الدول القائمة بهذه الممارسة إلى أن تبدي شيئا من المراعاة لشواغلنا المشروعة. وتلتزم بجد دعم المجتمع الدولي لنا في جهودنا المتواصلة من أجل وقف شحن هذه المواد الخطيرة عبر البحر الكاريبي.

إن جمهورية الصين في تايوان قد ظلت تمارس، منذ عدة عقود، ولا تزال تمارس سلطة سيادية على منطقة جغرافية محددة يقطنها حاليا ٢١ مليون نسمة. وفي هذا العام، بلغت عملية الإصلاح السياسي هدفها النهائي عندما تم، لأول مرة في التاريخ، انتخاب رئيس جمهورية الصين في تايوان بطريقة ديمقراطية في انتخابات حرة نزيهة. إن الديمقراطية حية وعلى خير ما يرام في جمهورية الصين في تايوان. والسلام والأمن في المنطقة لا يتعرضان للخطر حاليا ولم يتعرضا للخطر في أي وقت مضى من جانب جمهورية الصين في تايوان. والواقع أن سجل حقوق الإنسان في جمهورية الصين، والتزامها باقتصاد السوق وبالتعددية، وبرامج المساعدة الاقتصادية التي تقدمها، كلها أمور تساعد على تحسين آفاق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وما يجاوزها.

وتعززها قوة حكوماتها الوطنية ومكانتها وسطوتها السياسية.

وفي كفاحننا من أجل إنقاذ صناعة ذات أهمية مصيرية لبقائنا الاقتصادي واستقرارنا السياسي وتقاليدنا ومؤسساتنا الديمقراطية، ندعو المجتمع الدولي إلى الإحاطة بأن هناك احتمالا حقيقيا جدا لحدوث انتفاضة اجتماعية وكرثة سياسية في المنطقة لو نجح هذا التعرض لنظام الاتحاد الأوروبي. ومن المفارقات أن القوى التي نجدها تتصدر العمل على إقامة مؤسسات ديمقراطية وحكومات تمثيلية في مناطق معينة من العالم، هي نفسها القوى المنخرطة في مهمة ينتظر منها، لو نجحت، أن تدمر أسلوب الحياة الديمقراطي الحر في شرقي الكاريبي. وللمجتمع الدولي مصلحة في أن يكفل أن تظل هذه المجتمعات الصغيرة حرة ومستقرة، وعليه التزام بكفالة دوام تلك الحرية وذلك الاستقرار.

إن آفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استخدام المخدرات لا بد أن تظل شغلا شاغلا للمجتمع الدولي. إن تلك المشكلة لا تعرف الحدود ولا تحترم العقائد أو السلطات ولا تفرق بين الأغنياء والفقراء ولا بين الشمال والجنوب ولا بين الشرق والغرب. والدافع المحرك لها هو توقع تكديس ثروات طائلة سرا وبسرعة. وتشكل مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بسبب عمومية انتشار قوتها التدميرية، تحديا عديم النظير للعالم. وكومونولث دومينيكا قد اتخذ خطوات، تتناسب وموارده المحدودة، للتصدي للمشكلة على الصعيد الوطني، وهو طرف في ترتيبات إقليمية تعاونية ترمي إلى إعاقة النقل العابر للمخدرات عن طريق منطقة الكاريبي. ولكن إدراكا منا لكون المشكلة مشكلة يحكمها عامل الطلب، لا بد أن نوضح أن آفاق النجاح في هذا الجهد ستظل قائمة ما لم تبذل مراكز الاستهلاك الرئيسية جهودا أكبر من أجل خفض الطلب على هذه المنتجات.

ويتصل بالاتجار الدولي بالمخدرات، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومن ثم الإرهاب الدولي. ويستهدف الشران التوأمين، شر الأسلحة غير المشروعة وشر الإرهاب الدولي، تدمير حياة الأبرياء وانتهاك المبادئ الأساسية للعالم المتحضر، وهدم الحريات الديمقراطية للبشرية جمعاء. وسيتطلب الأمر أن يقوم أعضاء الأمم المتحدة ببذل جهود لم يسبق لها مثيل من أجل الحد من التجارة غير المشروعة في الأسلحة والقضاء على خطر الإرهاب. ويزيد هذه المشكلة

وفي عصر العولمة هذا، تبقى الأمم المتحدة عاملاً هاماً في النمو الاقتصادي والتنمية، وأداة حيوية للحفاظ على السلم العالمي. ويقر كومنولث دومينيكا بمنجزات الأمم المتحدة في هذه المجالات ويحييها. وستكون قدرة المنظمة على مواجهة تحديات السنوات المقبلة مرتبطة بإرادتنا الجماعية وعزمنا على تحسين وضع الإنسان بصورة ملموسة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو رئيس وفد جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد هنري كوبا.

السيد كوبا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم وفد جمهورية أفريقيا الوسطى أود أن أعرب عن أحر وأصدق التهاني للسيد غزالي إسماعيل على انتخابه لرئاسة هذه الدورة. إن مهارته المشهودة في الشؤون الدولية تكفل لنا ترويج عملنا بالنجاح. وأود أن أؤكد له على تعاون وفدي معه.

ونود أيضاً أن نعرب للرئيس السابق، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، عن عميق تقدير وفد جمهورية أفريقيا الوسطى للكفاءة التي خدم بها المنظمة طوال ولايته.

وأخيراً، أود أن أشيد إشادة قلبية بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، على عمله الشجاع والدؤوب، هذا العمل الذي يشرف أفريقيا والذي جرى القيام به في كثير من الأحيان في سياق عدائي، والذي استهدف منه إعلان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في جميع الظروف. إن عمل أميننا العام يستحق منا التشجيع ولا بد أن يستمر.

إن تقييم الـ ٥٠ سنة من وجود الأمم المتحدة يكشف أوجه النقص المستمرة لدى منظمنا في الوفاء بمهمتها. ومع ذلك، فإن نهاية الحرب الباردة، التي سمحت لنا برؤية بصيص مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، قد فتحت آفاق تعاون متجدد يتناسب مع الآمال التي تولدت عند نهاية انقسام العالم إلى كتلتين. وفي هذا السياق، استطاعت الأمم المتحدة أخيراً أن تكتشف من جديد قدرتها على معالجة شؤون العلاقات فيما بين الدول اعتماداً على أساس وحيد هو تطبيق المبادئ التي جلبتنا إلى هنا لنجلس معا في هذه القاعة.

وكما ذكر أعضاء البرلمان الأوروبي في قرارهم بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، فإن جمهورية الصين في تايوان يمكن أن تقوم بدور مفيد وهام في المجتمع الدولي، ومن الواضح أن استبعاد جمهورية الصين في تايوان من المجالس العالمية ومن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن المؤسسات المالية الدولية الرئيسية المعنية بالتنمية وباستئصال الفقر يضر بنا جميعاً. ويرى كومنولث دومينيكا استناداً إلى مبدأ العالمية، وجوب قبول جمهورية الصين في تايوان عضواً في الأمم المتحدة.

منذ أكثر قليلاً من سنتين صفق العالم استحساناً للتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وجيرانها العرب في الشرق الأوسط، وقد عبرنا عن تفاؤنا المشوب بالحذر فيما يتصل بالحل النهائي للصراع، والتقدم صوب السلام العادل والكامل في المنطقة. بيد أن الأحداث الأخيرة تدعو إلى وقفة للتفكير. ونحن ندرك أنه لا يمكن إيجاد حل للمشكلة في الشرق الأوسط إلا عن طريق جهود دول المنطقة والتزامها الحقيقي بالسلام. لكن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، لديه مصلحة - بل في الواقع واجب - في تسهيل ومساعدة العملية الرامية إلى تحقيق الآمال والطموحات والاحتياجات الأمنية المشروعة للشعوب في المنطقة.

ويرى كومنولث دومينيكا أن فكرة مد ولاية القوانين الوطنية إلى خارج البلد الذي تصدر فيه واتخاذها سندا لعمليات مقاطعة ثانوية وغير مشروعة إنما هي فكرة بغیضة. ونحن نشعر بالقلق الشديد إزاء احتمال استخدام هذه الأدوات من جانب الدول الكبيرة والقوية للمساس بالسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لدول صغيرة مثلنا.

وتستمر عملية إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها في وجه أزمة مالية قسرية تسيء في الصميم إلى النتيجة المرجوة من برنامج الإصلاح، أي إقامة منظمة قادرة على الاضطلاع بواجباتها على نطاق العالم بفعالية وكفاءة. ونواصل تأييدنا للجهود المبذولة لممارسة ضبط النفس في الميزانية، وللتقليل من التبذير وإزالة الازدواجيات غير الضرورية، ولكننا نحذر من اتباع برنامج تقليص يمس وجود البرامج القائمة لمساعدة البلدان النامية الصغيرة. وفي الحقيقة، نعتقد أنه ينبغي أن يؤدي الناتج النهائي لإصلاح الأمم المتحدة إلى منظمة مجهزة بشكل أفضل لتكون قوة فعالة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

لقد صرع أناس، ووقع دمار، ولكن ما حدث كان في المقام الأول محاولة، بقوة السلاح، لفرض إرادة فئة ضئيلة من السكان على الأغلبية. وكانت ثمار الكفاح الطويل لشعب أفريقيا الوسطى من أجل اختيار قادته بحرية وفي صناديق الاقتراع تكاد تنمحي دون أي سند شرعي أو قانوني.

لقد بلغت ديمقراطية أفريقيا الوسطى من العمر ثلاث سنوات. وهي تتطور في ظل ظروف اقتصادية صعبة للغاية، وعليها أن تستمد من نفسها ما هو لازم من الشعور بالثقة، والتضامن، والعمل الجاد، والتنظيم. ويجب أن تصطبغ شؤون الدولة في هذه الديمقراطية اليافعة بالشفافية اللازمة لصالح الحكم وبالثقة اللازمة للتمكن في نهاية المطاف من بناء بلد تتيح له قدراته توفير مستقبل طيب لأبنائه.

هذه هي الرسالة الثابتة التي يوجهها الرئيس أنجه - فيليكس باتاسه، رئيس دولتنا، إلى مواطنيه منذ توليه منصبه في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن لا يزال الطريق أمامنا طويلا، ومحفوفا بالمخاطر، قبل أن نتمكن من بلوغ الهدوء الذي تنعم به الديمقراطيات الأكبر سنا والذي يجعل من إقدام العسكريين على المغامرة شيئا غير مقبول لأحد.

وفي حين أن هذا المصير مسؤولية تقع على عاتق كل بلد في المقام الأول، تعتقد جمهورية أفريقيا الوسطى أن الدفاع عن القيمتين العالميتين، قيمتي الحرية والمساواة، هي أيضا مسؤولية جميع الديمقراطيين، سواء كانوا أم لم يكونوا دولا. ولهذا السبب، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للبلدان الصديقة، لا سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا وغابون وتشاد وزائير والكونغو والسنغال وتوغو وبنن ومالي وكوت ديفوار والسودان، التي قدمت دعمها باسم المبادئ الديمقراطية لخيارات جمهورية أفريقيا الوسطى ومؤسساتها أثناء هذه الحقبة العصيبة. ونتقدم بنفس التقدير أيضا لأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، وفي مقدمة الجميع الأمين العام للأمم المتحدة على موقفه الشجاع الذي لا لبس فيه في الدفاع عن الديمقراطية.

وقد تجاوز مواطنو أفريقيا الوسطى بالعمل جماعيا على هذه المرحلة الصعبة في تاريخ بلدهم لأنهم تحلوا

ولا تزال الاتجاهات المتضاربة تتنافس على كسب الانتباه في وقت يتعين علينا فيه أن نكفل، بعزيمة مشتركة، احترام حكم القانون على الصعيد الدولي. فالיום أصبح العالم مختلفا. وباتت التطلعات إلى الحصول على حرية أوسع واعتراف أكبر بالمساواة، أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى.

ولذلك، يعتقد وفد جمهورية أفريقيا الوسطى أن عيوب منظمتنا وأوجه قصورها، شأنها شأن العيوب وأوجه القصور الكامنة في السلوك الإنساني، هي مما يجب تصحيحه بل مما يمكن تصحيحه إذا أعطت الدول الأولوية للعمل المتضافر والحوار والبحث المشترك عن الحلول لمشاكل العالم. ومعا سنتمكن على نحو أفضل من ترسيخ القيم العالمية للأمم المتحدة. وهذه هي، في الحقيقة، مهمتنا الرئيسية.

إن مجيء الديمقراطية وتوكيدها وترسيخ جذورها على نطاق أوسع إنما هو خيار يعود بالطبع وبصورة رئيسية للشعب. على أن الديمقراطية التي هي قيمة عالمية، تتمثل أيضا في كفاح يشنه جميع الناس المؤمنين بالديمقراطية الذين يتشاطرون مثلها، وفي كفاح الأمم المتحدة، التي جاء تأسيسها ردا على نظام دولي قائم على الدكتاتورية والإرهاب ترتبت عليه عواقب مأساوية نعرفها جميعا. ولذلك فإن من واجبنا أن نعمل على إقامة تضامن حقيقي لضمان الدفاع عن الديمقراطية وانتشارها.

وهذا وقت مناسب للتكلم قليلا عن حالة بلادي، جمهورية أفريقيا الوسطى.

في غضون شهر واحد، قُدر لبلدي، الذي كان قد وصل بالفعل إلى مرحلة متقدمة للغاية في مفاوضاته لعقد اتفاق مع مؤسسات بريتون وودز، أن يشهد فتنتين ثبت أنهما محاولتا انقلاب. فكان أن رأى العالم صورة مروعة وغير مألوقة عن بلادي، محت الجهود التي بذلها مجتمعنا الوطني للتخلي عن ماضيه، ومحت الجهود التي بذلها مواطنو أفريقيا الوسطى لتكريس أنفسهم، في إطار خيارهم السيادي، للبحث عن سبل لتطوير جمهورية أفريقيا الوسطى، بما لديها من إمكانيات شاسعة في مجالات التعدين والزراعة والثروة الحيوانية، وبما تنعم به من وفرة الأمطار.

لبناء وتعزيز الثقة فيما بين الدول. وفي هذا الصدد، من المؤكد أن توقيع ميثاق عدم الاعتداء فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى الأعضاء في الأمم المتحدة سيسهم يقينا - إذا تم التقييد به - في الحفاظ على علاقات حسن الجوار فيما بين الموقعين وستحرر العناصر الدينامية في منطقة من أغنى مناطق العالم من أجل جهود التنمية المتكاملة.

وبنفس الروح، تعتزم جمهورية أفريقيا الوسطى التوقيع في هذه الدورة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي قدمت لها الدعم الكامل في مرحلة الصياغة.

وتقتضي الإرادة السياسية تعزيز سلطة الأمم المتحدة وطبيعتها العالمية. وتنع هذه السلطة من مكانها الصحيح في العالم، وهو عالم تغير منذ إنشاء الأمم المتحدة إلى حد يستدعي تكييف أساليب عمل أجهزتها. ولم تعد الأمم المتحدة تحظى بالمكانة التي كانت تحتلها أثناء حركة تصفية الاستعمار. فقد فقدت الأمم المتحدة الاعتبار وعلى وجه الخصوص منذ انتهاء تقسيم العالم إلى كتل متعادلة. والدول، ولا سيما الدول القوية، تفضل حل المشاكل خارج الأمم المتحدة أو ترى أنه لا ينبغي للمنظمة إلا تأييد قراراتها. ولا ينبغي استخدام الأمم المتحدة كأداة بهذه الطريقة؛ ففي هذا يكمن فقدان السلطة الذي تتهم به المنظمة.

ويجب مواصلة جهود إعادة الهيكلة التي بدت قبل عامين تقريبا، والتأكيد عليها، بغية إحداث إصلاحات هيكلية رشيدة وحقيقية تتيح للمنظمة العمل في مختلف الميادين على نحو أكثر كفاءة، بدءا بمجلس الأمن. إذ ينبغي أن يضم مجلس الأمن بلدانا من الشمال والجنوب تكون قادرة على توفير الموارد المالية والسياسية اللازمة للمنظمة للدفاع عن السلم. ومن هذا المنطلق، يؤيد وفد جمهورية أفريقيا الوسطى مبادرتي ألمانيا واليابان. فالوزن الاقتصادي لهذين البلدين وأنشطتهما الرامية لتشجيع التنمية والسلم تعطيهما مكانا مرموقا في التعاون الدولي اليوم.

وفضلا عن ذلك، فإن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ينطوي أيضا على تعزيز الطابع العالمي لمنظمتنا، لأن الأمم المتحدة، ومهمتها أن تجمع جميع الدول والحضارات في العالم، لم يعد بوسعها أن ترفض

باستمرار في اللحظات القاتمة بروح إيجاد حل للحفاظ على الشيء الأساسي، وحدة البلد، مدعمة بلغة مشتركة، هي لغة السانغو.

ومنذ ذلك الوقت، تعكف جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل لإيجاد طرق ووسائل لتوطيد السلم والأمن اللذين استعادتهما، ولهذا السبب، عملت الحكومة بمشاركة بلدان صديقة، مثل فرنسا وغابون والسنغال ومالي، وبإسهام من رئيسها السابق أمادو توماني تور، على تنظيم هيكل دفاعها الوطنية. ونظمت مؤخرا، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حلقة دراسية هامة عن دور القوات المسلحة في الديمقراطية. ولفت الاجتماع الانتباه إلى مكان الجيش في الدولة؛ بعبارة أخرى، يجب أن تكون القوات المسلحة في الحكم الجمهوري، تحت إمرة سلطة مدنية.

وإنعاش الاقتصاد يمثل بعدا من الأبعاد الأخرى لاستعادة السلام والأمن. ويود بلدي أن يشيد بسرعة تدخل بلدان مثل فرنسا وجمهورية الصين وألمانيا، وهيئات مثل الأمم المتحدة، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إما بتقديم دعم مباشر لإنعاش الاقتصاد أو بالمساعدة على وضع برنامج للطوارئ، مما أدى إلى عقد اجتماع مشترك للمانحين في بانغوي. وكانت التعهدات التي قطعت أثناء ذلك الاجتماع مشجعة ونأمل في الحصول على مزيد من عروض الدعم هذه أثناء اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في عام ١٩٩٧. ولكن رئيس الجمهورية، أنغي - فيليكس باتاسي، يعتزم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تكرر الإعراب عن هذه النية وسيجري السعي إلى تحقيقها.

وينبغي للمسار الذي اتخذته العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة أن يدفع الدول إلى التحول إلى التعاون المتعدد الأطراف، وينبغي أن تطبق مبادئ الأمم المتحدة تطبيقا كاملا في تسوية الأزمات. وينبغي أن ينطبق هذا على قضية الشرق الأوسط، حيث يجب مواصلة عملية السلام الحالية واختتامها دون تأخير. كما ينبغي أن تنطبق على الحالة في رواندا وبوروندي، حيث يجب أيضا أن تدعم المبادرات الإقليمية جهود المجتمع الدولي، وفي الصحراء الغربية وأنغولا وليبيريا حيث ينبغي تطبيق خطة عمل الأمم المتحدة.

ولتحقيق هذا، من الضروري توفر الإرادة السياسية القوية باستمرار لدى الجميع واستمرار البحث عن آليات

الدولية لا يتطلب من الدول بذل جهودها الجماعية للتحكم فيه.

وتود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تؤكد مسألة وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب، فهذه المسألة تتطلب اهتماما كبيرا من جانب المجتمع الدولي كله لأنه لا يوجد لها حل في المستقبل القريب. وقلة عدد سكان بلدنا وحدثة سنهم تفسران سبب الاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة لهذا الوباء، ولمسألة الصحة بوجه عام. ولهذا نعتقد أنه يجب تشجيع بعض الوكالات مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

قبول عضوية دول لا سيما إذا كانت هذه الدول قادرة على الوفاء بالالتزامات المتأصلة في مركز الدول الأعضاء.

وأود أن أثير هنا قضية جمهورية الصين في تايوان. ويأسف وفدي لأن هذه القضية لم تدرج مرة ثانية في جدول أعمال هذا العام. ومع ذلك، فإن النتيجة الأولى المترتبة على انتهاء الحرب الباردة هي إعادة تقييم المسائل المتصلة بهذه الفترة، ومن أمثلتها المسائل المتصلة بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي يحرم، بصورة مصطنعة، جمهورية الصين من مقعدها في الأمم المتحدة. إن هذا ظلم صارخ ينبغي للمجتمع الدولي أن يصححه. والمجتمع الدولي، بالتأكيد، لا يستطيع أن يسمح بأن يستبعد إلى الأبد من أنشطة الأمم المتحدة دولة ذات سيادة ومستقلة، أجريت فيها مؤخرا انتخابات حرة وديمقراطية ويبلغ عدد سكانها ٢١ مليون نسمة. وقد سلم البرلمان الأوروبي بهذا. ففي تموز/يوليه الماضي، اعتمد مشروع قرار مشترك يطلب إلى الأمم المتحدة أن تدرس إمكانية مشاركة جمهورية الصين في أنشطة الهيئات التي تقدم تقارير إلى الجمعية العامة.

وفضلا عن ذلك، هناك تحديات كثيرة يواجهها العالم اليوم وتتطلب التعبئة العامة لكل الدول، بما فيها جمهورية الصين، التي نكن لها بالفعل أكبر تقدير لمشاركتها في الجهود الرامية إلى إحلال السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. ولهذا يناشد وفد جمهورية أفريقيا الوسطى حكمة الجمعية العامة وروحها الواقعية ويدعوها إلى دراسة المسألة في دورتها المقبلة لكي تتمكن جمهورية الصين في تايوان من استعادة مقعدها في الأمم المتحدة.

وقيل مرارا إن العالم قد أصبح قرية عالمية، تتسم بتشابك الثقافات والأفكار والاقتصادات والأسواق ومعايير السلوك والتقارب الذي يتزايد بسرعة بين الشعوب بالرغم من الحواجز التي تفرضها الحدود. ويعتقد وفد بلدي أن الإسراع بعملية العولمة سيؤدي إلى اتباع نهج متزايد التكامل إزاء إدارة التنمية لكي يمكن إيجاد حل عالمي لها.

ونظرا إلى تزايد الصراعات الداخلية والتوترات الإقليمية، والآثار الضارة للتدخل الاقتصادي، وانتشار وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب، وزيادة الجريمة والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتزايد تفشي الطابع الدولي لشبكات الاتجار في المخدرات، وتدهور البيئة، فإنه لا يوجد مجال واحد من مجالات العلاقات

وترى جمهورية أفريقيا الوسطى أن الأمل الذي نضعه في تصميم الدول على التعبئة من أجل هذا العمل التعاوني الدولي الضخم سيمكننا بالفعل من أن نبدأ الخمسين سنة الثانية للأمم المتحدة بطريقة تتجنب الأخطاء التي مرت بها خلال الخمسين سنة الأولى من وجودها.

ونحن، بني البشر، توجد في حياتنا دائما أوقات نحتاج فيها إلى النظر داخل أنفسنا، وفي وجودنا، لكي نتعرف بدقة على ما يجب أن نعمل، وأي طريق يتعين علينا أن نسلك. ومسؤولية الدول هي أن تجعل الأمم المتحدة ما تريد لها أن تكون، مع مراعاة سلبياتها ونقاط ضعفها وحدودها وأوجه قصورها.

ويجب على الدول اليوم أن تعمل كل ما في وسعها وأن تبذل جهدا مستمرا بعزيمة سياسية لكي تدعم منظمنا بطريقة يصل بها التعاون المتعدد الأطراف إلى أقصى مداه. وليست هناك من وسيلة أخرى يمكن أن ينجح بها صون السلام وتعزيز التنمية المستدامة في زمن العولمة الحالي.

ويود وفد جمهورية أفريقيا الوسطى أن يشاطر أعضاء المجتمع الدولي الآخرين الأمل في أن يشرع العالم بعزم خلال الخمسين سنة المقبلة في سلوك الطريق الذي رسمه الآباء المؤسسون للمنظمة. وجزء هام من تحقيق مبادئ الميثاق وقيمه هو تنفيذ المقترحات التي قدمها السيد بطرس غالي، أميننا العام النشيط، من خلال "خطة للسلام"، و "خطة للتنمية"، وفوق كل شيء، عن طريق مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥